



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

مختارات النوازل للمرغيناني

المؤلف

علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني برهان الدين

الشهيدان آية الله السيد والشهيدان محمد اعبد ورسوله

لمحمد بن احمد المنوفي رحمه الله تعالى

عتبت على دهرى بافعالها التي اضاقت بها صدري واضنى بها جسمي
فقال لم تعلم بان هو ادنى اذا استقلت ردت لمن كان ذا علم
١٥



بيته الوقاية اول من بيته المات
 بيته الصحة اول من بيته الموت
 بيته الحرص اول من بيته المضاربة
 بيته العيون اول من بيته العكس
 بيته الحرية اول من بيته القدم
 بيته الشغل اول من بيته الاستغلال
 بيته الفساد اول من بيته الصحة
 بيته البيع اول من بيته المصيبة
 بيته اليد اول من بيته الشاخي
 بيته كونه المتصرف عاقل اول من بيته كونه غيبي

بيته الكره اول من بيته الطويح
 بيته البراءة اول من بيته الكوار
 بيته اللسان اول من بيته الشراء
 بيته الملك اول من بيته الخصا
 بيته الرهن اول من بيته المصيبة
 بيته التملك اول من بيته العارية
 بيته الضامن اول من بيته العتق
 بيته الافاقة اول من بيته المصيبة
 بيته الملك اول من بيته الوقف
 بيته اليسار اول من بيته اليسار

بيته المصيبة اول من بيته العارية
 بيته البيع اول من بيته الرهن
 بيته المحصول اول من بيته العاقل
 بيته الرهن اول من بيته الورثة
 بيته الرهن اول من بيته العارية
 بيته الصحة اول من بيته الرهن
 بيته الدين اول من بيته الكفاية
 بيته بناء القديم اول من بيته بناء الجاد
 بيته المواقفة اول من بيته الملاك
 بيته الموت اول من بيته الجحيم



الفه

رقم السند

بديل استعارة خارجية

اسم الكتاب

الرقم الخاص

الأجزاء

اسم المستعير

عنوان المستعير

توقيع المستعير

اسم الضامن

عنوان الضامن

توقيع الضامن

تاريخ الإعارة

اسم المعير

التوقيع

يا شيخ

اعلم ان هذا الكتاب تأليف صاحب الهداية
من اصحاب الترجيع ان تأليف الفقيه البوليبي
السر قدرك فالجور ذلك والداعلم

كامل وطره ٢٢ طبع في

مختارات النوازل للهرغيني

٢٦٢٦

٦٢٦٨١

عيسى

خفي

الحمد لله الذي
جعل هذا الكتاب
مفيداً للجميع

اصطلاح الكتب
محمد بن ابراهيم
خليفة
خفي

ثم انتقل الى نوبة الفقير الفاني
السيد عبد اللطيف
القاوري الكحلاني
عفا الله له
ورحمه

كتبه السيد الفقيه
محمد بن ابراهيم
القاوري الكحلاني



شبكة

الألوكة

www.alukah.net

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a small note, located in the bottom right corner of the page.

والمعاني والافعال في حروفها
والا حروفها في المعاني والافعال

فيها وكذا على غيره مختلف. والكره ونوبيا صلوة امر غير التي فيها بحيث يصح ان يخل بها وان في
 صحتها ونوبيا ولم يستعمل يخل بقطع فيه. يجوز والشيء في الارادة وشروطه ان يعلم المصلّي بقلبه ان صلوة
 يصلي حتى لو سأل عنها يحسب من غير فكرة اما الكراهة لانه لا يصح له ولا يصح له ولا يصح له ولا يصح له
 وكذا بعض اصحابنا في ان السان اشرف الاعضاء فلا بد له ان يعلق يوم الزمره
 الجسد ليست يطرأ اذا كان في التحل ولو نوبيا لكانت اوجها يجوز ولو نوبيا مقام اوجهم ولم يملك
 يخل اذا كان في مكة فبذلك يجوز لانه لو كان في مكة لكانت اوجها يجوز ولو نوبيا مقام اوجهم ولم يملك
 الفرج لا يملكه بطلق النية ولا يملكه الا في النية ايضا لانه لو كان في مكة لكانت اوجها يجوز ولو نوبيا مقام اوجهم ولم يملك
 ولو نوبيا في وقت او صلوة الوقت يجوز الا في النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية
 وكذا في النوبيا والصلوة والعبد ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية
 ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية
 في الصلوة اما القضاء فلا بد ان يعلق النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية
 قد ذكره غيره وان يكون عصر ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية
 بنية القضاء يجوز ان يخل في النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية
 ليس يطرأ الا في النية لا يجوز الا في النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية
 لانه في النية لا يجوز الا في النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية
 الصلوة لا يجوز الا في النية لا يجوز الا في النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية
 في النية لا يجوز الا في النية لا يجوز الا في النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية
 وهذا الصحيح ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية
 الفرج لا يملكه بطلق النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية
 وما يتعلق بها قال ابو حفص الكبير في النية لا يجوز الا في النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية
 انه يرفع اوله بان يخل في النية لا يجوز الا في النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية
 الكبير في النية لا يجوز الا في النية لا يجوز الا في النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية
 في النية لا يجوز الا في النية لا يجوز الا في النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية
 القيام والركعة والسجدة الا في النية لا يجوز الا في النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية
 وبطلان خلاف في شق النية لا يجوز الا في النية لا يجوز الا في النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية
 او اجابوا ان النية لا يجوز الا في النية لا يجوز الا في النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية
 ان الكراهة لا يجوز الا في النية لا يجوز الا في النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية
 قال مالك لا يجوز الا في النية لا يجوز الا في النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية
 فانه خطأ من حيث اللغة ولا يطاق ان يخل في النية لا يجوز الا في النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية
 والامام قد ذكره في النية لا يجوز الا في النية لا يجوز الا في النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية
 يوسف ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية لا يجوز الا في النية ولو نوبيا في النية لا يجوز الا في النية
 بهذه ولا ريب ان السكندر لا يخل في النية لا يجوز الا في النية لا يجوز الا في النية
 على الحال التي كانت السكندر في النية لا يجوز الا في النية لا يجوز الا في النية

هو سنة القيام على حنيفة والى يوسف رحمه الله على الوسايلة الشاذة وعدل جميع هؤلاء القراء
حق لا أخذ حالة المشقة لا يفرج في القراءة عنه ولا الأصل فيها من القيام فيه ذكر سنون يأخذ فيه ولا
يرسل على التخييل ونفسه الوضيع وعوان يضيح بالخطبة التي على طاهر كنه السرور دخل الحسنة
على الربيع ويضيح أصابعه على الصاعد على الأخذ والوضع لأن كل واحد منهما مأثور وبأخذ حالة الفتوت
وصلة الطمأنينة ويرسل في العبدية حالة التكبيرة في رواية على حنيفة ومع غيره في الفتنة التبركة
وفي الفتنة يرسل بالانكشاف ثم يستفتح ويقول سبحان الله العظيم الخ لا يقول وجهه ويحى في
الصلاة عند ما وعد الشاذي يعي يقول ويقدم على الشاذي يوسف هو يخرج من بين يديه
عليه وبين يفرقة عنه وعدلى حنيفة ومحمد رحمه الله الأول أن يقول قبل الانكشاف وتزله قال
تأوك لا يبقى في القريض في الشاهد ما روي عنه في صلاة التمجيد ثم يعود والأولى أن يقول
السجدات بل يوافق القرآن ثم يعود على الشاذي يوسف ومع غيره على جميع القراءة حتى أن
أخذى يعود على يوسف ومع غيره في العودة والمسبوق إذا قام فيفأسس البعود عند
الى يوسف خلافاً لما روي في صلاة العبد يعود في كثير من العبد على يوسف ومع غيره على
تكرار العبد ولو سببه وفي بعض الفاتحة لا يعود ثم يقرأ اسم الله تعالى ثم يعود في الفاتحة
ويسببها القول عند ما يسجد وضعت عن أربع خطبة في الإمام بها التسمية ويجوز عبد الله
به الفعل أنه قال في صلبه حنيفة رحمه الله صلى الله عليه وسلم وعنه في رواية في التسمية
بالتسمية والأولى أن يقرأ في الصلاة الأولى بعد حنيفة في العودة عنه أنه يقرأ في الثانية
وهو قوله وهو أن يقرأ في الأصناف باسمه واختلاف العلماء والأثر وأثره الفاتحة والأولى أن يقرأ
بين السورة والفاتحة العبد يعود في صلاة مخافة وكذا في الصلاة الأولى الفاتحة والى قول الباقي
بأنه لا خلاف في التسمية ليست يائة أول الفاتحة ولا من أول السورة عندنا لأن في الفصل
بين الفاتحة والسورة ونوفى ما بعد الانكشاف كل شيء تركه وتبنا وعد الشاذي يعي في من الفاتحة
حتى يخرج من عند الحرم المكة في الصلاة الأولى في قوله في من السورة وفي قوله يائة مع
السورة ولما ورد بالتسمية أربعاً في الحرم رب العالمين قرأ القرآن يحتاج إلى العودة فله ولما ورد
الانكشاف الكلام أو الشكر لا يحتاج ثم تكلم في قوله إذا قال الإمام ولا تقضي قال ما بين ويجوزها و
الفتيا فيه سنة في جميع الحالات حديث من يسجد وضعت عنه ولأنه دعاؤه من على الأصناف
ولما نفي فيه أقوال في تركه بعد كثرة الخطأ ويحى عند قلبه في تركه بعد كثرة الخطأ ولما كان
قوله يخرج من الحرم المكة وقوله يائة بعد العودة ولا يستوفى وقد لا يسجد من التسمية في المكان
ومعناه قيل اللهم استجب وقيل فليكن كذلك والتبديد فيه خطأ فاحش ثم يتم سورة المائدة
ثلاثاً من أي سورة شاء وأثبات مع الفاتحة واجب حتى قراءة ضحية نحو قوله مدام
يجوز ويكره ويجب عليه العودة ثم يركع ولا يركع بعده عند الحديث ولا يركع رأسه ولا يسجد
ثم يركع رأسه ويقول سمع لمن سمعوا ويقول الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
عند حنيفة ومع غيره على جميع وعد الشاذي يعي في الموضع ثم يسجد سجدة ويضيح يديه في التمجيد
أخذ منه في وهو اختيار غنى اللغة الحوائج وهو الوجه ثم يسجد سجدة ويضيح يديه في التمجيد
هذا فيه ووضح الذي في التمجيد ليس لأحد بعد إلا حنيفة وكثير من التسمية وعد الشاذي

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible][illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a library stamp or signature, located in the bottom right corner of the page.

عقد الرفاهية

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

هذا هو الصيام الذي هو ترك الأكل والشرب والجماع...

فيما يخص الصوم وما لا يفيد وما فيه الكفاية... في كل يوم من هذه الأيام...

قالوا يا رسول الله... في كل يوم من هذه الأيام...

هذا هو الصيام الذي هو ترك الأكل والشرب...

نقطة يا م حيص ما هذه المسئلة على وجوده... في كل يوم من هذه الأيام...

هذا هو الصيام الذي هو ترك الأكل والشرب... في كل يوم من هذه الأيام...

[illegible][illegible]

عن أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ثلاث جودهن جود وهي: إرساء
الكفاح والخلقة والرفقة. أم الجود أبو ذؤاد بن عبد الرحمن بن حبيب وأرضه الحاكم وقال
حدثني شيخنا

وهو قسبي النصف بالغة ذوقها ولها طعم الخبز يقال ما اردت لوزج وقالت ما اردت فلان
 يكون رد الاول في بني فؤاد وحسن اواز وحك والكاه غير صوت يكون وشاء بالصوت لا يكون
 وصاها الصغيرة قال اخر رجعت ابنتي هذه منك فقال ابو الصغيرة قلت ولم قبل التي يقع
 الكايج لانه لانه لا يرجع اضافة الكايج الى ابنة ولغير العصبان الاقارب ولانه تزوج
 الصغيرة والصغيرة ايضا عند عدم العصبان كالام والاهل والخال عند كذا حصة ع وهذا
 استحسان والفقهاء ليس بهم ذلك وهو قول محمد بن قول ابو يوسف فيه مضطرب وحمل الى ابي
 الى اريد ان تزوجك فقلت بالفارسية يوديني وقالت يوداني يكون اذا نزلت
 بالي نيت فيه نظر وكذا قال اليك يكون نوكله البنت اذا اقبلت الحدية لا يكون اذا نزلت
 المم يكون اذا وسكت المكنة لانه بعد ما زوج في ثوبه الخيم هو وصا وكان يخر
 عندا وغيره عند فصل في كايج العبد والام لا يجوز كايج العبد والامه الا بالان من الامه عندا
 وقال مالك يزوج العبد ان تزوج بغيره من مولا لانه ملك الطلاق يملك الكايج وان تولد من
 اجدع تزوج بغيره من مولا فزواجها في ذلك في تصدق كما كان في هذا الكايج عيب بها ويجوز
 للولي ان يزوجها او است على الكايج عندا من مولا في صغير او كبير او في حصة في ذرة
 لا يغير العبد وهو قول الشافعي في خلاف الامه لانه يملك التصديق للغير وهو حقه وان تزوج العبد
 بانه مولا في ثوبه في نفسه باع فيه كافي دين الخالة لان عداوة من رجب في نفسه لو وجد سببه
 من اهله فباعه كمن من ثوبا وقد زال لانه في بطنه في حقه وان تزوج العبد بغيره من مولا فقال
 ابو سلمة او فارقه فليس هذا باجارة لان هذا العبد وسار في سبي لا فاعدا في ذرة وهذا
 الجواز العبد لم يرد وان قال طهره لانه يبيع الصبي باجارة وان زوج لولي ستر فليس عليه
 ان يبيعها بستر المزوج ولا ينفق على زوجه او قال المزوج حتى يفرط بها وطهره وان يبيعها بسترها
 اليه في النصف والسكنى وبذلك ان يستخدم المزدك ان تزوج بغيره من مولا ثم يبيعها لولي
 فاجازت في كايجها فان كان قد دخل بها زوجها صحيح اجازته لانه عيب العدة عليها ولا قبل الشتر
 فيها او صحيح اجازته وان لم يدخل بها صحيح اجازته ان قبلت الشتر وحل البات فضل المزوج
 وذلك ان مات المولي قبل الاجارة او كان لولي قد دخل بها صحيح اجازته لانها لم يدخل بها وان لم يدخل
 بها صحيح اجازته في زوجها بزوجها كقولنا لم تزوجت بغيره من مولا ثم اغتصبها المولي قبل ان
 يدخل بها زوجها بصلح كما لا يثبتها اعتق رجعت عدة العتاق والعتاق قايض الكايج وان دخل
 بها زوجها بعتق باجر كايجه لانه قايض العتاق وعي وجوز البيع وجوب عدة العتاق والمهر المولي
 وفي الاحتساب ينبغي ان ينفق المهر وان اودع المولي ستم ثم اغتصبها فالحرام ان كان زوجها
 عبد او امة حديث مروية عن ابن عباس قال ملك بعتك فاجتارني وقال الشافعي ان كان زوجها
 من الاغنياء لم يفسد الخارعت وحيا والخبرة يبدل في الخرج بصل العتاق من المهر بصل
 المولي لا يفسد في حق المهر لا يصل القام في حق الشيب والخلام في حق الذكر بصل بصل
 بالكون لانه يكون وصا وحيا رجع بنت في الامة دون الغلام وحيا ولو لم يفسد في حق
 وحيا او غلام لا يفسد المهر بصل وصيت او حشي شيء بصل بصل في حق المهر بصل بصل
 خلافه لا يفسد بصل بصل وكذا في حق المهر لانه يفسد بصل بصل في حق المهر بصل بصل

[illegible][illegible][illegible]

لا راضع بعد العظمى واما الرضيع فاما شتان
 راعدا فاضيقه شتان ونصف الراضع
 في هذه اربعة نجوم ونصف الراضع
 تحت بعد شتان ونصف الراضع
 في هذا اربعة نجوم ونصف الراضع
 الاصل على الارب شتان

[illegible][illegible]

والجمل الثاقف مودع
والأول الملقب لا يلقب
التي هي من صفات
لا يلبس من صفات
يعد ومن صفات
ولو يجره رضائي
الصحة من صفات
صان الصفات
على الوفاة
فانظر من صفات

قالوا يا رسول الله انزلنا من السماء
 ماء فليأكل مما انزلنا فقالوا يا رسول الله
 انزلنا من السماء ماء فليأكل مما انزلنا
 فقالوا يا رسول الله انزلنا من السماء
 ماء فليأكل مما انزلنا فقالوا يا رسول الله
 انزلنا من السماء ماء فليأكل مما انزلنا

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

الحب اليه من العناق ولا خلق مباحا انفس اليه من الطلاق لا في الشقاق دفع الوصلة
انما تعلقت به مصالح الدنيا والديانة والآن الامة الحاجة عند الشقاق والشقاق
يقدر بقدر ما يتدفق الحاجة به وهو يطاق الواحد في ظهره بما يحمله فيه ويتركها حتى
تستفيق عذبة الخلاص واحدة تحصل الحاجة الى الزيادة عليها ولا نهاطا في بل كراهة
عذوبة هو ومن هذا السجتها السجتها رضى عنهم وعند الشقاق الاصلي له لاجل
الطلاق قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء من قبل ان يفرقوهن واخرجتموهن
يخرج المرأة ولذا ما لا تقارن فيه طلاق واحدة وبين ثلث عذبه شياخ له ثلث
جملة وتفرقها في طهر واحد وان اتيها ثلث مشروقي حتى يستفاد منه الحكم والشروع
لا جناح عليكم في طهر واحد فيه غدا من الطلاق في حاله الخوض فيه مكره لان الطهر يحل
الاحدة عليها وهو من اذ اطلق الرجل امرته تدخل بها ثلث او ثلثين كما يكره واحدة
او ثلث في طهر واحد وعلما بحديث الجراح اوجهه الحيف في ذلك كله بدعي فيبيع الطلاق
بما يباح به الزوج بصير عاصيا عند الطلاق المشافعي به في اشباع الواحدة البائدة لثقل
قوله ما يدعيه وعندنا وفضل لا يقع الطلاق في حال الخوض وكذا في الطهر الذي جاع به ولو طهر
ثلثا في ثلاثة طهر ايا بصير شيئا حيث اوفت له من حيث العدد عذوبة وعند مالك لا يصدر
بدعيا عند الاشباع الواحدة وان كانت الزوجة لا تحيض صغيرا وكبر يطلق في كل شهر
تطهرا وان كان الاشباع في اول الشهر بعين الشهر واحدة وان كان في وسطه بعين كالم
وطلاق لما لم يحضر عيب الجراح ثم ما لم يخل في طهر واحد عند جرح المدة في
عند جرح كل شهر منه بقوم مقام طهر واحدة والصغيرة **فصل** في صرح الطلاق وكانت
صرح الطلاق قوله انك حالي وطاعة وطاعة يقع بهذه الاطلاق الا وهو لا يقع
هذه الاطلاق يستعمل في الطلاق ولا يستعمل في غيره كما مر صرحنا به وان عتقت الزوجة
لغيره لم ينفك فانكوهه بغيره ولا النكاح عقد مغرب وسدوت اليه فانه تعالى
ثم عينا يتأخر جميع الطلاق انفس العادة وهو الميونة والحرمة استوارك امر عاخر
سدا القليل يقع عند الغضب فلا بد له من التوبة واذا اظلمت قلت او ناسا بعد طهر عتقت
من غير حاجة وهذا قال يات فيه من الطلاق الحق لا جرح الحق ولا بد منه عندنا الا في حق
استدانة الكايج لا اعادته عندنا وهذا الصريح الرجة بالقرعة والفعل ويكون الاستدانة خلاف
استدانة الكايج وعند الشافعي هو جرح الحق كونه اذن النكاح بهذا لا يصح الرجة الا بالقول
والامانة عند كمال استدانة الكايج ثم انفس الزوجة وهو ما يبرهن منه كونه في حق الرجة كما في
عروة انما صرح به **فصل** في الطلاق يستغنى عن التوبة لانه صرح به اطلاق الاستعمال في الطلاق
لغيره ولا يحتاج الى التوبة والتوبة لما عذر في قبح احد الجملين وكذا لا يعتبر فيه الامانة فيه
لان قصد الجرح معلق الشر بالقبض العادة فيرد عليه فصار فيه وكذا لا يعتبر فيه ثمة التوبة
والشيق عذوبة لان القسطعت فرد لا جعل العدد التوبة للغة من القسطعت لعلها لا يعتبر
اولا في الطلاق ثبت بهذه الاطلاق بطريق الاقتضاء فلا عموم له وقال الشافعي يقع غاوي
لا يعمد في لفظ فان ذكر الطلاق ذكر الجرح لانه لا يعمد في لفظه ولا يعمد في لفظه ولا يعمد في لفظه

في القضاء لان خلاف الظاهر ويدل فيما بينه وبينه الله تعالى انه يجب ان ولو نوى الطلاق
عن الرجل يدوس في القضاء ولو انى الذم انما يدعو الى حصة يدوسه دينه وانما الكتاب كل ما يوافق
عندنا خلافا للمسا في الثالث وهو قوله اعزدي واستعري وحكم وانته واحد وهو الخارج
والطلاق على اي حال لا ارجح لانه من اهل البيت في حق الزوج حتى لا يصح بدوهم قبل القبول
ولا يصح فيه شرط الجوار وقيل بالخيار طلاق ما بين عندنا وعند الشافعي م لا يوطأ فلا يصح
نكاحه عند حتى لو خالفه قلت مرات فانما لا يخفى حتى يخرج وهذا اخر عندنا لان الله ولو خالفها
تم ظلمها ببيع عندنا وعنده لا يبيع لان الصريح لا يخفى بالخارج عنده وقال انت طلق ونوى
به الثالث يبيع لان المصدر اسم جنس يحتمل الكل والكل حبيب انه جنس كسي واحد وقال
انت طالق انت طالق يبيع بطلان قوله وجوبه لان الصريح يحتمل كل الصريح يحتمل
الذكر والامه او صدق وامانة لا قضاء وكذلك قال انت طالق وطالق وانت طالق وطائقك
وقال انت باين انت باين لا يبيع الثانية لا يبيع الا باليمين الصريح لا يبيع الا باليمين والمعايير
المعقولة لا يبيع به عندنا من غير ولو كانا نكاحا لم ينعكس عليه لا ينعكس به بلكا خارج والصريح يحتمل
الياسم والصريح كما لو خالفه لم ينعكس به وقال طلاق طلاق كل يوم يبيع واحدة لان الوصف فيه
بالواقعة ما في يوم موصوف في كل الايام بخلاف قوله انت طالق في كل يوم حيث يكرر
الايام حتى يقع ذلك بطلان **فصل** واذا طلق الرجل امرته قبل الدخول بمخالطة واحدة يقع
طوقه باينة وان طلقا نكحتا او نكحتا بعض عليهما الطلاق في كل من العدد فلو اربع
هو العدد فيقع النكاح فان اربعة الطلاق كانت نكاحا ولم يقع النكاح باينة واحدة لم تحل له الثانية
والصريح وكذا يتبين سواء ولو قال انت طالق وطالق ان دخلت الارل فدخلت الارل وقت نكاح
لا ينجح بعلة بوجود الشرط وكذا في قوله انت طالق واحدة واحدة ان دخلت الارل ولو قال طلق
ان دخلت الارل فانت طالق طالق فدخلت الارل وقت واحدة عندك حصة من الاول جملة تأ
والثاني جملة ناقصة فالجملة الثانية مستغنية عن الاولى وكذا في قوله ان دخلت الارل فانت
واحدة واحدة ولو قال فاحدة بالثاء مقامة الواو يبيع واحدة وهو الاصح واذ قال لامرته
انت طالق اسم يبيع الطلاق في الحال ولو قال انت طالق عند لم يقع حتى ينفذ الله الطلاق
اذ قدم فلا يتقدم لانه ليس في وسعنا يقدمه فيقع في الحال لان الوصف في الطلاق في
الاول موصوف في الزمان الثاني بخلاف ما اذا اخر واستأخر **فصل** في الاضامة واذ قال الرجل
لجنته انت زوجك فانت طالق فتروها لم ينفذ عندنا خلافا للشافعي لان المعنى بالشرط
سبب عند وجود الشرط عندنا فكان لا ينفذ عندنا كذلك فيصح وعنده سبب في الحال وفي الحال
لا يحل له فلا يصح واذا نكحتك وتنفذت حكمه ولو قال انت زوجك فانت طالق وطالق وقال
بعدها اخر ما فتروها لم ينفذ واحدة عندنا وحصة يدوسه عندنا انطق نكاحه لا نكاحا والجميع
والجميع حوب الجميع كالجميع بلفظ الجميع ولو قال لانت طالق وطالق انت زوجك فتروها لم ينفذ
نكاحا بالاعتداء ولو قال لامرته ان دخلت الارل فانت طالق لم ينفذ في الحال لان المعنى بالشرط
لا للمترتب ولا للوقت والفاد وضع الحزاء والعقبه واذ قال لامرته انكحت فلا بد فلا فانت
طالق فكذلك احدى لم يقع الطلاق مالم يحكم الاخر وهذه المسئلة على وجه واحد الشرط

جازا الامانة في الحلية
 ثم قال جازا الله والحديث والادب والآية والله
 اكرم طلعت واحد واثنين في الحلية والآية
 فافشا لوفاء جازا الله والحديث والآية
 والله طلعت لثاني في الحلية والآية

الخط

كما في قوله نصف الخلافة او ثلثه بالخلافة لا يحري فيكمل ولو قال لأمراة انما سك خاتمة لا يقع
خلافا لما فيهم به ولو قال انما يكمل باي امرام ونوي به الخلافة يقع لأمراة البيوتة ولو لم يشر
بغيرها وان قال اني نكحت يقع ان نوي بان لم يولد لا يقع الا في حال بدو المرأة الخلافة امرأة قالت
نوي بها لم يلق فقال قد فعلت طلق وتو قالت وتوفي فقال فعلت طلق آخر بدو قالت لوي
طلقني فقال قد طلقك يقع ان نوي به محدد ويصل يقع ثلث ان نوي بالثالث ولو قال
طلقت وطلقتي وطلقتي فقال قد طلقك قبل يقع ثلث ان نوي بان لم يولد ولو قال طلقك ثلثا فقال
طلقتك يقع ثلث ان نوي فلا يقع واحدة ولو قال طلقني وابا زوجي فقلت دي فقال دادم
اركان في قوله اني تنصير لا يقع وتو قالت طلقك اركان فقال احسب مطلق لا يقع ولو قال تزوجها
سوا الزوجه طلاقا لم فقال الزوجي زوج سوا طلاقا لم هو من طلاق لا يقع شي ولو قال لا لأمراة انما امرها
في حال كذا مطلق ولو قال انما امر في طلاقك لا يقع لان العادة الشريفة انما امر من غيره مما قال
طلقت اركان فقال احسب على وجه الامكان لا يكون عارة ولو قال انما امرت الله او فقلت الله سكك
اجارة ولو قال خرافي ثلثه بطلاقا لم قال خرافي طلقها واحدة يقع وتو طلقك ثلث لا يقع عند
الاحسنة ولو قالت لزوجه انما تزوجت بام فقال انما تزوجت بام ان نوي يقع ويصل قال لا لأمراة
طلاقا لم في واجب اولان لم او قالت ادعى لا يقع في الكل على احسنة فهو كالمصدر الشريفة في
واقعة يقع في الكل نفس الطلاق لا يكون واحدا ولا غيرا ولا لأمراة او قالت وانما احب بعد
سبعة ولو قال بعد عنك على واحد لا يقع وانما في سبعة وذلك ان العنق في حب نكح نكح
هذا النكح فزوج العتق ولو قال طلاقك على لا يقع لا يقع ولو قال لا لأمراة بطلقة ان كان طلاق
قبله قد طلقها او قال عتقت به الا بغيره في سبعة وعين ان قال واسلم بوالاخبار به طلق امرأه
فانتهى لزوجه امرها طلاقه فقال الزوج واحد او كره او كره نوي لا يقع يقع واحدة وجعته
في الصبيح والافلا ولو قال عتقت به او لا يقع لانه لا يحل الجلب ولو قال دونه است او كره است
يوقع بوزن او لم يولد ولو قالت امراة فقال ماذا استه كبري نوي يقع والافلا وقال دوى خرافي
سوي لا يقع ولو قال استيت بامراة فاستيت لك بزوج او قال ما استيت بامراة او ما استيت بزوجك
او ما استيت بزوجك ان نوي يقع عند في صبيح والافلا ولو قال تزوجت على بزوج فقال صدقت
ان نوي الطلاق يقع عند في صبيح ولو قال هل لك امر فقال لا لأمراة هذا المعنى على الطلاق
وقبل لا يقع في صبيح معا لانه نكح محض وكذا خرافي لم تزوجك لا يقع وانما لم يولد لم يولد
لا يكون خلافا لان الطلاق يقع في الكفر والمجوس واليهود واليهود طلقوا ولو قال هل لك فقال لا طلقك
عده ولو قال لا لأمراة قد طلقك است ذكر في الواقعة ان نوي يقع بوزن او لم يولد كذا في البيوتة ونوي يقع
ولو قال لا لأمراة است طلق اول النصارى وآخر يقع بطلقة ولو قال امر النصارى ولو لم يقع بطلقة
بما قال لا لأمراة ان طلقا ما بطلقة فقال ثلثا كغيره فقال الزوجي ثلثا ذلك والباقي لمواحد
تطلق الخاتمة عند لا تطلق غيرها من غير لان لا على الثلث فهو قد ضرب المغيرين ولو قال
لا لأمراة استيت بزوجك فليس طلاقا فطلق نفسها او لم لا امرها فقال هذه طلاق وهذه طلاق
والاول في ولم تطلق الاخرى ولو قال هذه وهذه طلاق طلق الاخرى والاولي ولو قال هذا طلاق
او حسب طلاقك او حسب طلاقك او حسب طلاقك واحدة وان لم يولد في طلاق

۱
سان
وان اسم

وَلَقَدْ قَالَ

وقال ادب طلاقك لا يقع وقال انت طالق بارادة الله تعالى او بغيره والله اعلم
 لا يقع وقال بعلمه او بغيره لا يقع وقال ان شاء الله ما شاء الله لا يقع سواء علمه على الاستثناء
 او لم يعلمه وقال انت طالق ثلثا وثلثا انت شاذ الله يقع عندك حبيبة بكون قوله وثلثا فاصل
 ولو استثنى في نفسه فلا تخرج رابطهما لثبوت الحروف والآلة والمرة لا يمكن نفسها الا في
 ما لم يتبع الاستثناء ولا فرق بين تقدير الاستثناء وتخصيصه كقوله اللهم عبدك يوسف رزقه الله
 وبه نأخذ فانه بمنزلة الشرط لا يشترط الاتصال به ولو وقع على سائر لفظ الطلاق والعقل من
 غير قصد يقع عند محمد وعبد بن سيف يقع العتق ولا يقع الطلاق وقال ابو حنيفة به عليك
 ولو وقع على سائر لفظ الكفر لا كفر بالافتقار ولو وقع على سائر لفظ الذريرة لم يحرر بالافتقار جعل
 على طلاق رجل فعند ذم لفظه فاحط به بالطلاق امرته ان يوفي الانشاء فطلق امرته واقتله
 او قال لامرته ترائلنا فائتاه قيل ان كان عالما لا يقع وبطل يقع لا يزوج به علي وجعل
 تحدث ذلك صدق ففاز به ومن الله تعالى ولو اتهم رجل قبل التلظي لصدق قضاء ايضا ولو قالت
 طالق اثنى مائة مرة فقال طالق لم يكسر يقع ان يوفي اثم بنو وقال انت طالق ان يوفي يقع
 ولو قال انت طالق لا يقع وان يوفي ولو قال اربع طواق عليك مفتوحة لا يقع وان يوفي لم يقبل
 بخدي وقال ابو حنيفة وان يوفي به الطلاق يقع وقال انت طالق لا يقع يقع في طلاق لالة الطلاق
 لا يجعل الثالث رجل قال لامرته فوليها طالق ان قالت تطلق والآلة بخلاف ما اذا قال لرجل احب
 قل لامرته اني طالق فحب طلقت قالوا لرجل اثم يفر والفرقة بينهما وهو ان في الاخير امر بالانشاء
 وفي الثانية امر بالاخبار واذا قالت المرأة لزوجها في غضب ان كان ما في يدك فديني استنفذت
 نفسها منك فقال ما في يدي في يدك تطلقت نفسها وقال الزوج ما عيت به الطلاق فالقول
 منه لا يذهب لغيره فلا بد منه وبقي ما لم يزوج ويترك على ان يوفي يقع وكذا في قوله لا تكاثر
 يعني ويترك ونوي به الطلاق امرأة قالت لزوجها انك قد تزوجت على امرأ فقال كل امرأتين
 نوي طاق قال ان تزوجت امرأة اخرى طالق تطلق الخطألة الاوبة وان يوفي يقع ولو قيل له
 انك امرأة غير هذه المرأة فقال كل امرأتين طالق لا تطلق هذه المرأة والفرقة بينهما وهو ان
 هذه المرأة لا تجعل هذه المرأة ولو قال كل امرأتين طالق وان طلقت امرأة في الخالي
 بخلاف قوله ان تزوجت امرأة فهو طالق وان لم تطلق هي حتى تزوج لا يذهب عنها بالشرط ولو قال
 كل امرأة تزوجها طالق فاحيلة فيها تزوج الغفوف منه وهو حرة بالفرقة ومن الغفول يوفي
 عثمان بن محمد به انه لا يجزى القول ايضا طالق انك في فاسد قال تركت هذه المرأة وتزوي
 له كان صحيحا لا يقع الطلاق بالترك شهد شاهدان عند امرأة طلقها او كان زوجها غائبا طارحا
 تزوج غيره وان كان حاضر سأل عنه فاذا اتحد اجمع الى القضاء وبسح طلاقها من زوجها
 قيل اقتضاء رجل قال لامرته المطلق الرجعية تزوجك بصير من بعد الان العمل بمقتضى التزوج بعد
 انبصار الجارية وهو الرجعية رجل قال لامرته اذا ذهبت الى قريبتك كذا فانت طالق ذهبت الى قريب
 اخرى ومتر بضاعى تلك القرينة لم تدخل على القرينة لا يقع الطلاق لان القرينة لم تغير لانت
 رجل جعله ان لا يطلق امرته ما راد ان يطلق ولا يجزى به فيسحق ان يولي فمضت مدة الاطلاق
 الطلاق ولا يجزى او تزوج امرأة رضية وبطل امرها واخبرها او امرها بالان ترضعها ولو قال حلل الله

[illegible]

الكوكة

وفي الجميع لا يخرج الاب نولد قبل الاستغناء التمر وعلم في الشهر بالثلاثة من الايام في الم باط الحمار في الحضانة
وهو يدل على ان الحضانة اذا سقطت جاز له التفريد وفي فتاوى السراجين سهل اذا أخذ الطلاق منه وحاضره لتزويجها له
ان سأل فيه فاجاب له بان فيه ان يعوض عنه امره وهو صحيح فيما قلنا وهي حادثة الفتوى في زماننا من الجاهلين

[illegible]

فَسَكُنْ فِي دَارِ وَجْهِهِ ذَا فَخْرٍ حَتَّى يَأْتِيَ
عَنِ الدَّارِ فَانْهَبْهَا يَتَذَكَّرُ أَلَّا يَكُونُ
فِي مَكْنٍ فَلَا تُفْقِدُهَا قَتِيئَةً

١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١

ولأن المظالم التي بها الجدة فيها النفقة و
السكران ذلك إذ يقع فيها أحد من
أو لحد آخر في النفقة والسكن وان
ذلك الحظ في تمام التدخل في جد لا يس
وتفقد الجدة أشهر بعد ذلك حتى
الحادي ولذا في النهاية وفي الحاشية

وهي تسمى غيرة وهي ان لا يحب على الزوج
خفيا ولا يحب عليه خفا من الاثام فمما يفتقر
الزوج دونها من النكاح حصول السرور

ثبت عند القاضي انه نفسهما واطلعت الاسماء
عند قوم صالحين ارجع اليه زهرا والافانكا
الحيرة فليلا اترها عندهم والامر بالمكان
عند الصلوة

وان اتاه تكم مع احمد الزويج في المار
سوت افرج في الحاشية على حدة لعل على
حقه ولا يبرهن احد منهم لكن مطالب
بيت آخر وذكر في ملقط صور الاستاذ
جميع ارباب في دار واسكن كل بيت لعلوا
على حدة كما سبنا مطالب بيت في دار على
حقه لان الموضع من مائة الف الا اذا كان
المصدر على حدة بخلاف الموضع الا اذا كان
المصدر على حدة

وَالَّذِي فِي الدُّخَانِ الرَّهَابَةُ وَأَعْلَىٰ أُولَٰئِكَ
الْحَبِطُ الْمُرْسِيُّ وَالْأَنْبَاءُ وَالْأَجْنِبُ وَالْأَعْرَابُ
فَلَا تَقُولُ لَمْ يَأْتِ الْفِتْرَةَ وَالْأَعْرَابُ

زعموا ان الآذان كانت حاملة اذا اطلق الرجل امره فلا قال الله اذ مات عن امره انما هو الذي قد
 وقال انفق عليك ما دلت في العدة بشرط ان تزوج في حق فثبت بذلك فانفق عليها
 حتى انقضت عدتها يرجع الرجل عليها فانفق تزوجت منها ولم تزوجت لانه عدا شرط فاسد
 وانفق عليها بغير شرط فالصحح انه لا يرجع اذ لم تزوج لانه تزوج الاصل في العدة
 انها اذا ماتت من الزوج فبطل ما يقع ويحظر استحقة النفقة والسكنى اما اذا وقعت
 لفرة من الزوجة انه ادفعت بفعل ما يقع بخلاف العدة والبرص وعدم الكفاية كان لها النفقة
 ولو وقعت بفعل محظور كالردة ومطالبة الزوج لأجب النفقة رجل قبل الزوجة تزوجها
 نفقة كل شهر لا تطل عليه نفقة العدة على الفلن ايضا لان نفقة العدة مائة نفقة النكاح
 واذا مضت الدة في النكاح روفه العدة والزوج لم ينفق عليها فسقطت النفقة التي مضت عليها
 عند نال النكاح وجوبه وليس بعوض عند نال الالة بغير النكاح فيه ونفقة الزوجة لانها
 ديناني الامة عند نال العقد الفاضل او الرضى واذا مات احد فبطل الاستيفاء فسقطت
 وانسلم نفقة الستة ثم مات لم يرجع منها شيء عند الوحنفة واليوسف رحمه الله تعالى
 محل والنساق فيهما انما تجب نفقة ما مضى ويرجع ما بقي اذا انفردت نفقة امراته لم
 ينفق عليهن عند الخلفاء السلف وفيه وقال طحا السدي عليه السلام لا استوليه ان كان له الفاضل
 فالعزم يرجع على الزوج وكان يعقله فالعزم يرجع عليها **فصل** ونفقة اولاد النكاح
 والامانة العسيرة على الاب لانها له فيه احد كما في الاستاذة في نفقة الزوجة ولا يسقط بقوم
 وكذلك نفقة الاب والجداد وانما نفقة في دينه لقوله تعالى وصابه من الذي نفقوا
 فانزلت الآية في حق الابوين **المفهوم** انهم لم يوفوا في ذلك ولا في غيره فنفقوا وبقوا لا ينفق
 كالنفقة وهي على الاب ولا يجوز استيجار زوجته او معة ثم تزوج داره من الاب الا ان يقع من
 عليها ما ينفقها قدمت عليه ولا يجوز تدميرها بفسادها فبطلت اذا انفردت الزوج على الاب
 واجب نفقة لولده المذكور كما على الاب اذا كانت من ميم وما زوجها ولا تجب نفقة الاب الصغير
 على ابيه حكاه نفقة الابوين على الاب والسر والسر والسر بالسوة في ظاهر الآية هو الصحيح ولا يشترط
 ان يخرج الاب منها بخلاف نفقة ذوي الرحم منه فان الزوج منه نفق في نفق ذوي الرحم وب
 نفقة ذوي الارحام ليس على الزوج من غير عند خالفوا في النفقة على قدر الميراث لا كما في محروكية
 نفقة الابوين العسيرة على الاقربان المستقرات افاضوا ان كان له حال ولا ينفق في نفقته على
 الخال ويجوز من غير ميراثه وان كان له زوجة او خال وإطالة في النفقة على العم بغير ميراثه وان كان له
 العم عسيرة فالنفقة على العم وخاله الا اذا فلى ذوا ميراث ويجعل العم كالميت عند الباري عينا
 معذور بالنسب الذي يجب فيه صداقة الشجر عموه بمقدور بما يفضل عن نفقة نفسه وعملته
 لان المعسر وحقوق العباد انا هو العبد وذو النسب فان لم يستسبح والعنف على الأول ولا
 يجوز على النفقة الا لا ينفق الاب الصغير والبيت المبالغ بكونه اوتفاد بالزوجة والمحمول
 ولجود الصحيح بمنزلة الاب ولذا القاسم بمنزلة الاب عديم ميراثه فبطلت له ميراثه بالخاصة
 الارواح الفاضل ينفق عليه ثم يرجع على الغائب بمقتضى ارضه كذا لو كان له ميراث انما نفق على

وحي

[illegible][illegible]

[illegible]

الألوكة
www.alukah.net

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

فصل في الحائض
والنفساء
والمرءة

عصاها وبسر يد هذا النعوم الصغيرة التي لا تسير عن غير الجوز وعوض لها حتى
إذا أراد أن يحكم عليها أو الشا هذا إذا أراد أن ينفذ علمه في النظر إلى وجهها وأن خاف أن ينشوي
للحاجة إلى النظر لئلا يشهد إذا خاف أن ينشوي لا يباح النظر إليها وهو لا يمنع لعدم الضرورة
بغلاف حاله إلا إذا أراد أن يزوج امرأة فلا بأس بالنظر إليها ورود الأحاديث فيه ويعود الطبيب
أن ينظر إلى موضع للرجل من بين يديه وبستر ماسرة ويعرض بصيرا استطلاع كسر الخافضة والحفا
وإن حلت امرأة معاداة ما زادها لا ينظر إلى الخفض خف وان لم تعلم ينظر إلى يمين الطبيب
بدونها والنظر إلى العورة حرام إلا عند الضرورة في ذلك الاختلاف والنظر القابلة ونظر العبد في
سندته كسر العبد الآخر إليها والمالك لا يفتل الشهوة بل يرفع الحشمة ولأنه لا يرى فيها ولا
يحرث ولا يفر بين نظر الحصى والمحبوب والخفت في الأفعال الواردة والفتل عند ذلك رفق
عنه الحصى كالحرم وهو أحد قولنا لا يفرجه أو يقبل الرجل من الرجل أدبه إلا إذا كان
علما أو سلطانا حاز يقبل بده وما يقبل بغيره مما كان يربد تعظيم المسلم وأكرامه لا بأس
والخفة لا ترفع فيه وقيل أبو يوسف لا بأس بالقبول والمعاينة إذا كان عليه ثوب وهو
العصبي ولا بأس بالمصافحة وهو المتوارث **فصل** في الوطء وطى الحائض حرام بغير استحباب
ويشترى ما شره كزنا لا يزوج من الألبنة والاستبراء وقبل صدق أهله نصف دينار
ويستحب الاستبراء ما تحت الأثر حاله الحصى عند أبي حنيفة بخلاف الجوزي يستحب
ما فوق الأثر وقاهر قوله تعالى فاعترفوا بذنوبكم في الفرج وما قرب منه فوهي حكمة
فيستحب منه ولا يفرجه من ثوبه إلا أنه يشبه بالبرودة وقيل **فصل** في الجماع فاستباح بعض
نساءه وهو حبيص وكذلك الأمة البالغة إذا أحضت لا تعرض مولاها ما تحت الأثر وتفر
الأثر قبل هو الأثر المعروف أي لا يستحب ما تحت السرقة وقبل المراه الأثر الاستبراء بعض
إذا استغفر قبل الجماع الاستبراء ما فوقه وعلى هذا يفتل الفرج الغني لا يفتل حصى ما رواه
العشر لم يجله وطها حتى تعقل ولو انقطع على العشرة يجل وطها قبل الفسل ولو انقطع ما رواه
عائذها دفعت الثلث لم يجله وطها فانه اغتسلت حتى يمضي عادت فادأغت عادت فاجل عادت
وانه أعلم **فصل** في الاستبراء إذا استحدثت بذلك المرأة الموكدة بالودي وجب غسله التملك
مثل الخمر والجنبة والمبراة وغير ذلك يجب على التملك الاستبراء سواء كان المتكاتب
مراهل الوطء أو لم يركب وسواء يجل وطها أو لم يركب وسواء كانت الحادية بركا أو ثيابا بركا أو ثيابا بركا
في الاختلاف واستباحة النسب للحدوث الذي ورد في سبائك الوطء وعلى التملك الاستبراء يستحب
عند ثابته وبه يكتفى عند المالك على التملك وأحب والاستبراء هو طلب المرأة الرجم الشغل
وهو أن يركب المشتري المالك الوطء حتى يفيض حبيصة ثم ينظر في بده بعد قبضه هذا القول
حيث لا يجرم الوطء ولاداعه بالتفريق لا يجرم دعوة أحد بعدة لا يفرج الرجم حاصل ما يباين
أو يباين ما رواه الزوج الأول ودواعي الرجم هي ما يركب الوطء يجرم لأنها يفيض إلى الأربعة
في سائر الدول بالصدقة الرغبات ولا يقبل الحبيص حتى يحصل مقبوضة كالمناقاة وقت خلاف السقي
في غير الدول بالهلال ما إذا أحضت امرأة الدخول بمأخذ لا يجرم الدخول إلا أن يفرج طافض
الوطء وإذا أحضت الأمة في البائع وقبل قبض المشتري لا يوجب الاستبراء في ظاهر الرواية

خلا

خلافه لا يوجب سب وكره الوطء في بده والولادة في المشتري كما الحبيصة عنه ولا يفاضل
في المشتري في الشراء المالك لا يفاضل إذا انقلب صحيحا أحد الطرفين إذا اشتري صاحب
عبد الاستبراء وكذا الحبيصة إذا خفيت بوجود استحداث وطى والحجارة الأربعة أو أربعين لعبد
الاستبراء وكذا الحبيصة ولو أجزم إذا ردت إليه ذلك إذا أفلت الرجوة لا يجرم سببه وهو مستحان
المالك والاستبراء في الحاصل بوضع اللعاب في ذوات الأشر الشرب كما قلنا في الصدقة وإن كانت مودة
النظر بركها حتى يستبين أنها ليست بمأكل وليس فيه تقدير في ظاهر الرواية وقبل هو ثلثة أشهر
وعنه ثلثة أشهر وعشر عن شهرين وخمسة أيام وعنه أبو سنانة ولا يرى الاستبراء عنه
عائذ وان كان يراه ولا يفرجه بذلك ولا بأس بالاحتفال في استبراء الاستبراء وعنه أبو يوسف
وهو المتأخر فيها إذا علم أن البائع لم يفرجها في طهرها وقال يجرم بركه الاحتفال فيه وهو الأخوذ
إذا فرجها في طهرها والحيلة أن يفرجها قبل الشراء إذا لم يكن ختمه في بشتها وإن كانت ختمه
حرق بركها البائع من دون ثوبه قبل الشراء ثم يسترها ويقضيها ثم يطأه الذوق لا يجرم
الاستبراء لأن وقت حدوث الملك الموكدة بالقبض لم يكن زجرا محلا إلا أنه وانحلته بعد ذلك
والمعتبر وقت وجود النسب كما إذا كانت الحادية معتدة الغير **فصل** في اللبس لبس الثياب
الحيلة ما في ذلك الم يتكبر به كما في المال الحلال حلال إذا لم يصنع القراض ولا يبيع حقوق الله
تعالى ولا يتكبر به ويستحب أن يلبس الثوب المصوغ أحبنا فلا يجوز أن يلبس الثوب
الباب مكره وهذا إذا كان من الثوب الذي لا يباع في الجوارح والفسخ حرام لأجل الجوارح ليس الجوارح
ويجل للثوب ولا بأس بغيره والثوب عليه عند أبي حنيفة ولا بأس بلبس الجوارح كان سدا
أبى سنانة وختمه قطعا أو غير الذي يوجب سب أو له لبس ثوب الفزد لا بأس بختمه لأن الثوب
ملبس والخسولا ولا يجوز للجوارح الختم إلا بالفضة وكذا المنطق بها والتختم بالذهب والصفر
ولم يجد حرام لهم من الثياب من أطرافه **فصل** في الخمر الخمر التي يقال له سب وبه يشترى حبيصة العشر بخلاف
الزرواقض والأفضل العشر القاضى والظاهر أنه لعدم الحاجة ولا بأس بسمار الزرق في فيه القرض
لا يذنب له كالعشر في الثوب والجنة للكوفة للمحرر لأنه قليل استعمال القليل منه ما في يكون
أنه قد جاز ذلك كثير الكمال في الأخرى أما الخمر على الكرمي القرض لا يجوز لا عين السقي لا يكون
نموذ جاز لا في الأخرى كغيره سببه وكذا الخمر على السقي المفضض هذا عند أبي حنيفة ولا بأس
الخمر والمفضض يجرم له أكثر من الخمر والذهب والفضة جنس واحد حيث المعنى يكون الخمر
سرا أو جازا أو غيرهما بالذهب والذهب الحرام وهو الناس قال لا بأس به وهو من سبب
وكبره وليس يفسد الذهب والمحرر لأنه حرام النسل الكرمي الناس أيضا كغيره ما رواه
عنه سببه وكبره الخمر في الخمر سبب العري ما الوطء والمخالاة لا يوجب سببه وقبل كان
عزاجت الأكره وهو الفرج **فصل** في الأكل والشرب لا يجوز الأكل والشرب والأدهان و
التطيب في البتة الذهب والفضة للرجال والساق للحدوث لغوف ولأنه تشبه برمة الشرب
شعره سببه وكذا الأكل بمعلقة الذهب والفضة والأكل بمثل الذهب والفضة ولا بأس باستعمال
الزجاج والمورد والعقود بخلاف اللسان العري يجرم الأكل والشرب في الأكل المفضض كما
يقع موضع العرس وقبل موضع اليد في الأكل والأدهان في غسل اليد قبل الطعام استباحة الشبان

فصل في الحائض
والنفساء
والمرءة

الألوكة

وَقَدْ خَلَّصَ الْغُلَامَ لَوْ قَالَ بِالْعَاقِبَةِ مُسْلِمًا
نَصْرًا مُسْلِمًا يَا رَحْمَنُ

والله اعلم
بما في الصدور

وَأَسْأَلُكَ

انما كان ينبغي ان يكون
 من الامور التي لا ينبغي
 ان يكون فيها خلاف
 والحمد لله رب العالمين

[illegible][illegible][illegible]

ذكر في طريقه نحو الاسرار انه رجل جاهل بالدين
التي كان يقال ان هذه الدابة تدعى خنزيرة وقد
غاب الملك ولم يوفق في الحقيقة في الاطلاق
على الاربع اوقاف المقتطعة هذه الدابة ورد
هذا الامر من غير شك الى الملك فطلب منه
ان يعضد بالشفقة في حق هذا الملك الخائب فان
الامير لم يزل ينادي ان الله عليه السلام انضبط اليه
على الغائب وانضبط يعضد عليه ذلك امر عظيم
في القاصد وقالت في غيب وطلب منه ان يعضد
الشفقة على هذا الملك فان الامير لم يزل ينادي
على الغائب انضبط اليه وعضد على امر عظيم
عنده هاتجا حار انه اقامه اليه رضى الشفقة
منه
فان طلبها صاحبها فعضد وهو قادر على طلبها
فعضد له ما طلب من غير ان يعضد اليه فعضد
حسب ما يشاء
ان الملك اذا طلب الدابة فقال الموضع لا يملك له
الساعة فتركها وذهب فعضد الملك الدابة لا يملك
الملك يطلب وكل الملك يعضد
ورب ما يعضد في الموضع انضبط اليه فعضد
فعضد لم يعضد وعضد في ذلك يعضد فاعلم
في القاصد
وفي القاصد سبب دابة التي انضبط لا راحة
فيها في الملك وتبين ان يعضد له ان سبب فقال
انه هو الذي شاع ان يعضد اليه فعضد
فعضد لا يعضد لا يملك في القاصد لا يعضد
لذا هذا
وفي القاصد ان الملك اذا كان له دابة فدعت عند
الاسنان في القاصد من فروع الدابة
الواحدة بعد اخرى والواحدة بعد اخرى
فانضبط الى اوقع فروع الدابة في القاصد
القاصد والواحدة بعد اخرى
وهذه الواحدة في القاصد ان الملك انضبط اليه فعضد
استمر ان الملك انضبط اليه فعضد
وقد دعى اليه في القاصد من فروع الدابة
موضع ما في القاصد ورثه فدعت الدابة فعضد
وصاحب القاصد في تركه ولا يعضد اليه فعضد
لا يعضد في القاصد فعضد اليه فعضد
اشبه ان قال في القاصد ودعت الدابة فعضد
بيلة لان الثابت اليه فعضد
حرب من فروع الدابة في القاصد لا يعضد
عليه
ودعت الدابة في القاصد في القاصد
في القاصد في القاصد في القاصد

والتجديد بالعلم والفضل

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

[illegible][illegible]

أما بقوله كذا الصنف الحيد والشرط وأنه كذا الشرط بخلاف صحة الحيد ويشمل الشرط فلا بد في كتاب
الشرع

تعلیق الحقیقه فی مباحث ان ذکر بکلمه ان و ان ذکر
کلمه علی فان کان ملازم ان ذی الی و هیئتک علی

٦
 واولو في اليه واداه فقال انت يا بنو قريظ وهو كمالو قال عرض في حوايجك ولو دفع اليه فمأ قال كسر به نفسك ففعل يكون هبة لان ورضي الخبيث فاعل
 فاصحابه
 واولو في الدون ودهت ان الذين ارادوا ان يكونوا
 فاذا صدر حمل عن المثل في جعل الهبة
 من غير قول لو رد ذلك كله عاد الهبة لان هبة الدين واما ما صحح اسفل من وجه وتلك من وجهين احدهما انما استوفى بعض من غير
 من غير قول لو رد ذلك كله عاد الهبة لان هبة الدين واما ما صحح اسفل من وجه وتلك من وجهين احدهما انما استوفى بعض من غير
 من غير قول لو رد ذلك كله عاد الهبة لان هبة الدين واما ما صحح اسفل من وجه وتلك من وجهين احدهما انما استوفى بعض من غير
 من غير قول لو رد ذلك كله عاد الهبة لان هبة الدين واما ما صحح اسفل من وجه وتلك من وجهين احدهما انما استوفى بعض من غير

او قال هو في حيل فقات الموتة لا يصير له
 كان لهم ذلك ويعضد المال عنه
 قال سيف جده الذي هذا جواب المتقدمين فانما
 جواب المتأخرين فلا فرق بينه وبين قوله بالمال
 فلا خلاف في سواء يقال له اسكت ما تنقضي على
 نفسك وعلى عيالك ان اسكت
 نعم سمعنا الاسجد في شهر رمضان فاحرقه
 ونفي من ثلثة او دود من ثلثة الامم والموثوق
 انما اخذ بعض ادعي المانع ولو كان الوفاء في ذلك
 المتعجب ان العام والموتة لا يحد من غير محبة
 الا انه ظن ذلك
 قال في فتاوى باضخان رحمه الله من
 علم الموتة عن الميت الخبيث انما لا يصح من
 غير قول المولى عند تملك المولى وما في حيا
 يوافق في الحديث
 وقال في موضع آخر فتاوى واهل بيت هبة الله
 رحمه الله سمعت هبة الله يقول في الامم الموت
 لا سقط وقوله المولى ليس شرط لغير الموتة
 فتح الحديث على ان ما في حيا في غير الموتة
 الصحيح ان الموتة شرط للموتة
 رجل عليه دين قال قتل القضاء فهو صاحب
 الدين المولى لورثة المولى حتى لو كانت الموتة
 بشرط او اقله الورث والموتة بشرط
 في قول ابو يوسف وقيل الحق وقال جمهور
 الأصح وقيل الخلاف فيها أصح رد عديل
 انما الخلاف فيها ما اذا كان الدين بشرط
 فرد الدين عند ابو يوسف ضرورة وعند
 محمد لا يصح
 وفي القدر في باب قضاء الميع تسامح الميع
 او على بينة ومن الميع عداوة من بين
 نفسه على حال ذلك التمسك في ما بينا
 انما خلاف في التماسك خلاصة في باب
 قضاء الميع
 رجل باع زرعاً وهو قاتل له باع بشرط
 القطر ما دار سال دابة فله ان يبيع
 لا بشرط يقطع العقد وان باع بشرط
 ان يتركه يترك العقد لا بشرط لا
 يوجب العقد
 ورجل باع داراً وادسها بالشرط
 فيها لم يبيع قاتل او لا يصح قتله
 حتى يحذفه فاعيد لا يرد البايع فاقية
 ما بينه وبين المشتري قاتل
 او باع داراً وادسها بالشرط
 فيها لم يبيع قاتل او لا يصح قتله
 حتى يحذفه فاعيد لا يرد البايع فاقية
 ما بينه وبين المشتري قاتل

باب في بيان ما ينبغي من التواضع والاعتدال في القول والسير

3/5

لا اى لاكنى خارج الارضه
يوثنا وماروى عنهم الخمار راى صبح الار
او حارجه فانما هو على شاة الفد ما فى ال
فان دوزخهم يوئيد لم يكن متفاداة فالنظر الى
ولا يورث خيرا الا وئيد كما لا يورث خيرا وال

فوق

[illegible]

رجل اشترى كرايا ساسا ثم اراد ان يبيعها
فقال يا مسلم فذا اني فسخ القايض
في اليوم الثاني لذلك فزاره الزاوية وعليه
الهندي
فان راحته في البعوض
رجل اشترى كرايا ثم اراد ان يبيعها
فولدت عنه بنت فباعها وماتت يتيمة
فبقيت ابنة الولد
رجل اشترى غلاما فباعه له ودهم شراءه
فاسد وقبض فادادته فتمت فبقي
السعر حتى صارت الغافله على ان لان
البيع بغير فاسد فاصفوا بالقبض فبقي
فتمت يوم القبض
باع الراعي الزهر وقبض الف درهم باعه من
اخر قبل الف درهم فاشترى فاسدا
رجل باع نصيبه الشجر بغير ان يملكه
فبخر ارضه فبذل ارضه وجرى ان كانت الفخا
قد طوت او ان قطعوا فليس حار لانه اشترى
لاشترى بالقبض وان لم يقطع وان قبض
فالباع فاسد لا اشترى بغير بالقبض
وعليه هذا اذا كان الزرع في ارضه فباع
احدهما فليقبل رجل بهذا ايضا على الزرع
والواحدة
فالباع الصغير للسود والشيء بطرقت
الاستنهاد ولا يشرط قضاء القاضي في
فسخ العقد الفاسد ولا يسطع الفسخ
نحوت الباع في البيع الفاسد ولا يبرأ
الاشترى قال ابو حنيفة يفسد
اشترى على الباع ودهم الذي اولاته
ايام فلا يفسخ كما لو اشترى على الزرع ولم
يصف الف الذي اولاته ايام فلا يفسخ بوجه
رجل اشترى دارا فباعها ففسد نصف
الدار كانه لم يبيع على الباع نصف
العقد وادناه نصف البيع واشترى كل
العقد
فالباعان
ولو اشترى كرايا فباعه من الغل كرايا
كانه لم يردده
الاشترى من الباع ففسد نصفه

تغییر

نظر الملك المختار وهو ضعفة في صفة وهي عادة واجابة في بيع ولا بيع الزرع نظر الترك
 لا فائدة كما اوردت الزرع نظر الترك هذا عند حصة م و لو يوسف دحا فها يتنازع عليها
 وعند محمد بن ابي الفداء استخدا نظر الترك للعادة بخلاف ما اذام يتنازع نظر حيث يصدق
 الزرع بالحق في البيع الذي في الفرض والصوب على الفرض والعم وان استمرها مطلقا وان
 البيع طاب له عازا وله تركها غير انه يصدق قبالا وان تركها بعد ما اتاهام يصدق بشي لا
 هذا يعتبر ان لا يتردد ولو استمر العمل بعد استمرها في وقت الادراك طلبه الفضل او
 اخذها معا لم يخرج فقبل يجوز ولا استمر الا في ان يترك الزرع حيث لا يطيق الفضل
 لان الاخذ فاسدة للجهالة ولو استمر في وقت الفرض على الشيء يخرج من البيع ويقتضي
 باءه انما يطبق ان استمر في المصطلح له الحادث والاقبال ولو استمر ارضاعه او خرجها
 على البايع فاسد وان شرط عليه زيادة الخارج في البيع جاز ولو استمر ارضاعه فخرجها
 كما فوجده الزرع وذلك لان الزرع هو البايع على التماسه يخرج شي يتيقز انه يخرج في البيع فاسد
 ولو لم يعلم المشتري بذلك ثم عمل له الحار وان استمر جازته فذا هو غلام فلا بيع فيها
 فانه الذكر والاشي جنس من الحيوان والحمل مع الدس للمفاد في الارض بخلاف ما اذا استمر
 كسنا فاداهي فحسب بغيره البيع يعتبر المشتري بانه الذكر والاشي في الحيوان حسن واحد
 للمفاد في الاغنياء وان استمر جازته منظر ان لا يطبق المشتري في البيع عند حصة م
 و لو يوسف دحا لانه نظر القضاة العقد فيه يقع البايع على بيع داره لم يبق حدودها
 او عرف المشتري بالبيع مع البيع جاز البايع رجل بعد على الطريق ويبيع شي كان القريب
 واسما لا يتفرق الياس عقدوه فلا يلى به والاشي وان استمر في سائر الطريق يفسد جاز به
 لانه الطريق معلوم عليه وعنده يجوز بيع الشيء على غير ما رخصه ولو انا في روة يجوز
 كالمطرفة في روة لا يجوز بيع السيل ويدخل في العادة في الزرع والطريق لم يسم ولا يدخل
 في البيع والاشي والوصية لم يسم وفي الفتحة يدخل الطريق لم يسم لا يجوز بيع سبل الماء ولا بعد
 ولا يجوز بيع المرحى والواجب ان لا يرد الكلال ولا استمر ترك الحديث فلا يجوز بيعه وما لا جاز
 فلا ينادى ردت على استلوك العين وان لا يجوز له ولا يجوز بيع الا في الاغلب في كل البايع ان عت
 المشتري ولو اقول هو عند فلان يفسد به فانه لا يجوز لانه في كل الساعات يجوز بيع الحمار او الغنم
 عدد لها وليس تسلمه ولو بايع مع رجاء ان كان هذا البعض خارج منه لا يجوز الا اذا بيع مع التسليم
 ولا يجوز بيع لبن المار في قدح حرة كانت او لم تكن الا في حرة الا في حرة الا في حرة الا في حرة
 يجوز بيعه لانه متع به دحا يوسف لانه يجوز لانه لا يفسد به ولا يجوز بيعه ولا يجوز
 بيع الفرو والعهد به بالبيع على كانه او غيرهم ولا يجوز بيع العمل لانه المهرم وقال محمد
 الشافعي رجاء ان يجوز لانه يجوز متع به ولا يجوز بيعه وهو الفرو والبش عند حصة م
 المهرم وعنده يوسف يجوز بيع الفرو عند محمد يجوز كيف كان مع الفضل في وقت عت
 خلافا للشافعي في كماله ان المشتري عند السيل او مصفا في الشاة عند خلافا له في غير
 والبايع يبيع شربه وهو بيع الفرو وهو مخصوص بالاسلام المذكور وبكره الفرق بالبيع
 والعت بين يملوكين صغيرين احداهما ودم محرم الاخر وان كان احداهما يلى لان الفرو

فانه استخرج المبيع ان بعضه اورد في
والاخر عليه لان الكاظم سلكه والمبيع و
الان لا يخرج على وجه سلكه في العينة
والنحو
رجل اشترى ثوبا اصابه جدي من اقران
فيه الناموس لانه اورد في الناحية رجل
بائع رتبة الطريق على ان يكون للمبيع ثوبا
مخالفا ورجا ذلك ان يكون للمبيع صاحب الدار
السفل على ان يكون للمبيع في الموضع
جاء
رجل اشترى حارية ليرضع ولده فوجد في
سبها نقصا بالنسبة لانه اورد هناك النقص
في العقد شرط النقص فابا وجا هو
رجل باع ثوبا فوجا ان عليه عشرين
فاذا وجب عن فهدا على ثوب ارجا اورد
ذلك ان يكون له ثوبا فهدا عن عشرين فاذا وجب
عشر فهدا جاز لانه اورد في العقد ان يكون له ثوبا
لا بد له ليقبضه بعد وان اورد ان يكون له ثوبا فيستقبل
عشر ورجل اشترى ثوبا فهدا على العقد ان يكون له ثوبا
لان ذلك ان يكون عشرين فهدا عن ثوب واحد
عشر مال في الشريعة على ان يكون له ثوبا
وان اطلق وقال ان عليه عشرين فهدا
فلكل من البيع فاسد لان ما كان من هذا
يجب استقبال
والنحو
اشترى ثوبا ثوبا وعليها ثوبان في البيع فوجا
دخل الثوب في البيع حكم العرف وانما هو في
منه ان شاء البائع اعطاه على ان يكون له ثوبا
اعطى غيره ذلك لان الحكم حكم العرف والتمويل
حكم العرف له ثوبا فهدا على العقد ان يكون له ثوبا
فان كان ثوبا من ثوبين فوجا وجب ثوبا
ذلك او رجل اشترى ثوبا فهدا على ان يكون له ثوبا
او وجب على البائع ان اهدى له ثوبا فوجا
فكونه حصة من الثمن من الثمن في الفواقي الشرعية
اشترى ثوبا ثوبا وعليها ثوبان فوجا
اداره خلاف مالان اهدى ثوبا فوجا
على اداء الثوب فوجا فوجا فوجا فوجا
اشترى ثوبا ثوبا وعليها ثوبان فوجا
جاء المستحق والفضل واجب فوجا
المع لان الخاصة تطلب السلامة فوجا

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

جعل فيه كبريت ولحم فخل جلد في ذلك سني
او عمل في مناجار وبيع ان كان الجبل بها
حار بيعه وكذا الفسق والحط لا يملك
بالاخر فتملك بيعه

روزگار

100

الأولى
www.ittakul.com

للخلة ولان هذا الزمان يستمرى والاولا يخذ الشفيع بالشفعة فالخلة هي الزمان الذي يقول الشفيع استرني من فانيج منك فاقبل
ما استرنت فلا اجابه الشفيع في ذلك لم يطلب شفعة سوا فقال ذلك قبل الطلب او بعد الطلب او يقول الشفيع لي الشفعة كوي فلا
اجابه الشفعة ولا يلزم عليه شيء لانه راي في شفعة

قاله الشافعي حين غلب عدد رؤسهم صورة
 مسئلة هي ان اباي قلت نفق فعدت نصف
 والاشقاء والاشقاء سدس ما جاع صاحب
 النصف جميع نصيبه فطلب الشراعي
 قضى بالنصف بينهما نصفاً وعند الشافعي
 يقضى بينهما الثلثا لصاحب الثلث ثلثها واصلها
 السدس سدس ما عدا ما مضى به ولو ان
 الدار بيعت ولما اشتبعها جازان وجاز
 احداهما بثلث ارباح الدار وجاز الاخر
 بربعها فطلب جميعا الشفعة فقص منها
 نصفاً

في شرح على الحاشية

الا انه يادى له ما يلحق بغيره والشفعة عاصم في التفرقة اذا اهلكت فبطلت لان من تمت في الحقيقة والعيادة
 العادة والمقتضى لا للمصروف والاعانة كالقائه بشرط اية الاصل وجوازها والحوالة بشرط بقاء الرتبة
 على المحل كالمالدة ونقص جوازها والبيع بخلافه الرتبة وجوازها وانما علم كما
 الشفعة الشفعة الشفعة وهو الفضل الذي هو من نصيبه بالماضي ومنه المشتراة في العقد
 الشفعة وسببها الاصل بالشرط والحوالة بشرط عقد المعاوضة لا يستحق في المهر والحصة
 الا بوعض بشرط وكما هذا الشفعة اذ من البيع او من التركة لم يحكم الحاكم ابا الرضا لان الملك
 ثبت للشرعة ولا ينقل الى الشفعة ابا الرضا وعليه كما في الرجوع في الهبة وبعد الوفاة
 الشفعة قبل الحكم لم يطل شفعته عندنا خلافاً للشافعي في المشقة واجبة الخياط اية
 نائمة له استحق ابا الرضا باي جوازها ما فيه ملك بالغير بغير رضا والخياط هو
 الشفعة في هذا الحق ثبت من ثباته في دين الشفعة والشرع لا يثبت الخياط في نصيب البيع

دجل اشترى وادى ليعبر روية ثم اشترى
 وادى اخرى بنفقة وادى الاول ثياب
 جل يقط الغدا دام لا يلا لاسقط
 ان شاء اخذه وان شاء تركه وسئل
 الثاني جابره
 عنوه السائل

السيف باليمن هو القرب والصداد هو
الاحد والآخر

وَالْإِسْفَعَةُ فِي غَارِكَ بِالضَّالِحِ الْفَصَا
فِي الْمَنْسِ وَتَمَادُونَ أَنْفُسَ الْتَفِ

وفي وصفها النوازل قال محمد في الأصل
والكثير في استحقاق الشفعة سواء قال والمحل

والكبير سواد فاد وضعت الاذن في سنة
منذ وقع الشرا فلما السقعة وان جات به

لاشفعة له الا ان يكون اواه مات قبل الحج
وورث الحائض حينئذ يفتحق الشفعة

وان جادت به لست اشهر فضاء هم لا
وحية المستفحة للضعف فالذي يقوم
الانسان في مقامه استغفار

الحيوة له وهو ابوه ثم وصي ابيه ثم جدّه
الوايه ثم وصي الجد ثم وصي نفسه القاي

فانه لم يكن له احد من هؤلاء ثم قال
فاذا ادرك وقد ثبت له خييار المذبح و
فان كان له احد من هؤلاء ثم قال

فأمرهم أن يأتوا آل فرعون
فأمرهم أن يأتوا آل فرعون

وَأَدَّ الْأَثَمَ لَهُ أَحَدُ مَشْهُوْرَاتِ دَرْ أَطْلُقَ السَّعْدِ
مَعَ الْأَمْكَانِ بَطْلَتِ شَفْعَتُهُ حَتَّى لَوِجُ

وَأَن يُوَسِّفَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا يَبْطُلُ الشُّعْبَةُ
وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ يَسْلَمُ الشُّعْبَةُ إِذَا سَلِمَ

داربعبت الى شفعة رجل وهو يصل الطهر اربعاً فعد في
الرفع وسبع الدار فاسم حقه ثم التزم اربعاً لطل شفعة
وفي صلة المايض لطل شفعة كما ذكر في القاموس

الشفعة اطلبها والناط اليها ثم ترض منها ما يقوم من مجلسه ويقول ان فلانا اشترى هذه
الدار والاشفعه وان ذكرت طلب الشفعة اطلبها الآن فاستند على ذلك وسند على البيوع ان كان
المبيع بيده لانه صاحب يد وعلى المشتري لانه صاحب ملك او عند الحقاك لانه هو الناجي فاذا
فعل ذلك استقرت شفيعته ونصح الطب المشتري وان لم يكن الدار في يده و الصحيح
لوجه الملك له بالمبيع ثم يجي عند القاضي ويقول ان فلانا اشترى هذه الدار ودكر دهرها
فطلب الشفعة ثم ان ينسب اليه استغنى عن ذكره في الغاري الظريفة ولا يسطر الشفعة
بعد طلبها المقهور والانهاد صاحب طلب الخصومة والتحريك عند اخصفة يد وعلى البرسفة
ان اترك الخصومة ويجلس الحكم بطلت شفيعته لقوله دم الشفعة لكل العقول وعند محمد ان
تركها اشترى بعد الاستاذ بطلت شفيعته وهو قول من روي في ان ارضا غير عذب والقوى على
نواحل به كتاب الاجارات الاجارة عبارة عن العقد على الشفعة

بعض هو مال وتلك المنافع بعض هو اجارة وبعض عوض هو اعادة وبقاء العين والملك
على مكان شرطه والفقاسى الى جوارها الى العقود عليه السبقه وهي معدومه وايضا ف

المملكه واسم محمد لا يصح الا ان يجوز له الحاجة اليه فقام الحق المودع مقام المصدق
المعدوم وجازها لوقته السلام اليه واناب المسلم قام مقام المسلم فيه فهو جواز وقد شهد

الأذان يصحها وهو التبرع بعث الناس ياشهدوننا قد قدم على ذلك وبين أحكامها فهاك
اعطوا الأمر قبل أن يحضره ويعقد ساعة فاعطوا على حسب حدوت الشافعية

لأن المنفعة عرض لا يقدّر له قيمة فالحال بالعقد السابق شيئا فتناسل عدد وفود و كذا لا بصورته
بالعقد في الحال فلا يكون محلا للعقد بل العن المستأجر قام مقام المنفعة التي لا تدرى سبب حصولها

وأما السبب مقام السبب جاز كما السفر مع المشقة ثم تراه في قوله المشقة ملك أو استعفاء
حال وجوده فإذا وجد ينقل منه إلى المشقة وقال المشقة المعدود منها في كل حال وجوده

عند الفقد بناء على انه الثاني بالحلف بالاعانة عند الحلف بفتح العبدية وفتح الالف
هذا كالمنفعة في الرحم جعله حاكما في حق الارث والعقود الوصية كما جعل الميراث للاعبداء

الحرب مستحكمة ولا يصح أن يكون السامع مغموماً والأجر معلوماً لأن الجاهل بها يتعسف في
كجهالة التي والقي في السمع ولا يؤمن نعمة الزراعة والوراعة ونوعاً في الأرض والركوب في الدابة

الحلاف الكفى والدار فانها لا يسطوف ولا يجعاج والمسيح وماسا في دار قال من يدرك
العقد في شهر واحد لا يذم معلوم فاسد وفي نسخة الشهور لا يذم هو فان كان مائة ساعة والشمس

الناس في القوم في نصيبه وان استأجره من بعضهم وان كان له من بعضهم من بعضهم
بدون القوم كيانا وادوية الشراء وان لم يسم فكل يوم وما جاز ان يكون مشافا في البيع جاز ان يكون امره

في الامارة لان الامارة من المغفرة يحسن من البيع والدارم والدارم واجبت ودارم
 ما لا يكون مثا يصلي امة ولا اعان والمحبون والحاصل ان كل من يصلي عرضا يصلي امة لان امة

المسكون والارضين المزراعة طالت للزراعة وقصر الحاجة اليها الا في الاوقات حيث لا يجدون الاكل

بينما التفت سرياً وهو الخدار كذا يدعي المستاجر كذا لها وديان مجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٧
 اذ الشري والالهي الضعيف والاب يشفيها كما ان الاب يداخنها بالشفقة غير كما لو ان الشري والاب قال انه لنفسه ثم كيف يقول فلما يقول
 اشربت واحذت بالشفقة ولو كان الاب وحده ذكر الشري هذه السليقة اول باب في تعليم الشفقة ولم يفتح الجواب وذكر المصدر الشري
 في واقعة وشوش الجواب المنفع انه اذا كان في اخذ الشري هذه النار بالشفقة فتعلم الشفقة بالشفقة ثاني باب في تعليم الشفقة بالشفقة
 في واقعة وشوش الجواب المنفع انه اذا كان في اخذ الشري هذه النار بالشفقة فتعلم الشفقة بالشفقة ثاني باب في تعليم الشفقة بالشفقة

[illegible]

الحلة في الأجازات ولو ان رجلا استمر في
إضاعة سنته فإرادته لا تستحق الإجازة

موت الموحدين فان الواجب بقران منعته هذه
الذات لعلنا الى عشر سنين يرجع فيها فارجع

انما استأجر الخدم المسلمين ونفق الموهن بعد
انهم لم يخدموا المسلمين ولا سلطانا اذ اعادوا

عبد السلام

الجماعة يعيرون المستأمن

السماء ونبت قال محمد بن الرامح عن علي بن الساجد عن
الحسين بن سعيد عن أبيه عن حماد بن عمار عن

ليزورها فاجاب الوزير يا فتيمة هذا لك ادعني ولم
يئت كما عليه الا اني لا اريد ان اذبح ولو غفرت

والا من قبل ان يزوجها فلا اجر عليه ولو عصى
وزوجها فلا اجر عليه المستأجر

رجل استأجر الخادس وأهدم بيتا من بيوت الخادس
 ثم إذا استأجره رئيسه ويقتل عقدا الرئيس
 عليه فماتوا طاهرين

وهذا الذي سفيته ليعملها الطعام في موضع
فلا يبلغ السفينة أو ذاك الموضع يدها النور

الوجه الذي ذكرناه فان لم يكن الذي ذكرناه السفيه
مع الملاحع لم يزل على المستور ان كان مع
مع الملاحع لم يزل على المستور ان كان مع

فعل كراه لان العمل سار فاصبر
اذا خاط الغوب فدار صاحب الغوب فاصبر

الحكمة في كل ما بلغ السيف اليه
الفرقة قال الملاح المستاجر اخاف عليك الفوق

افترج السيف فخرج الرجل فملك السيف
 رضى الملاح الخنطة لانه افترج صاحب الخنط
 عن السيف فبقوله المصنف

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

ما جود فانه القضاة في هذه حكم اى مقولهم باليمين الاحتمال تارة ولا تخصيص ولا نسخ وسنة
سبعة نازهم اذ اودوا اليك للقيام بين الناس في وجهك ومجرك وعدك حتى لا يلحقك حرج
مخيفك ولا عيب ضعيف ونور اليقين على المذنب واليمين على من اكد الصلح جازية الناس
المعذرة بطولها ولا ينبغي ان يثبت الدلالة بغيره ولا يثبت له بالاسم فان فعله فهو من غير ان يثبته القضاة
من العلم يجوز مضارعة جواز بعض القضاة وان كان غير افضل منه لان معاوية رضي الله عنه ولاه وكان
من الصحابة افضل منه والى الفصل اوله من ان الاصل اهل يميني نفسه وهو يعمل بقول غيره وان
هو في سعة اشد منه وان شاء امتنع عند امساخه او في لقوله نعم من اجل بالقضاة كما كان في
نفسه بنور سكين والنجيع بن سكين هو النجيع وهو نور في الناس دون الظاهر بل هذا نور في
باطنه فالقول عند من هو غير عليه وحصة والتمركه خربة والى بيان النجيع نفسه بكونه في القول
فيه ومنذ النجيع كثير من العلماء من السجعة والى سعة وهم وهو من رضى الله عنهم الا اذا كان هو
اهل للقضاة ودون غيره فحينئذ يقرض عليه التعليل فانه حق في العباد واخذوا في القضاة
وقيل في اهل اهل حجة عندنا في ذلك النجيع اعتراف الشهادة ولا ان يقرض على القضاة فيقول
غيره والعالم اولى به اذا كان اهل الاجرة او من اجل هذا الاجتهاد متباعدة وان يكون اهل حاديا
علم الكتاب وهو معناه وعارفا عالم السنة بقرئها وسؤاها ووجه معانيها وان يكون نصيبا
في القياس وعلمنا ان اهل القياس وعرضهم وان يكون صاحب حديث له معرفة بالقرعة اوصاحب
فقه له معرفة بالحديث والى ما ذكره الاول من عندنا هو الصحيح واما الثاني فهو اهل للقضاة لانه
اهل الشهادة حتى اذا اهل القاضي فيه دونه ويجوز بوزن وكذا القاضي عدل لقضيت بعد ان تشر
اوصبه لا يعمل عندنا ولكن يتحقق العزل وهو ظاهر للذهب كما امر اهل المال اذا جاز وقال الشافعي
لا يجوز قضاؤه كما لا يجوز شهادته وذكره وقال بعضهم اذا اكل الفاسق اشد ابرصا وسيف قضاؤه
الا ان القاضي اخر اذا اى ملاذ به بطلت ثم ليس القاضي اخر ان يفسده ولو قضاؤه هو عند من اشد
نايبا بغيره بالفسق لانه القضاة عند كل عدله وقله لا يكره ايضا بقوله ودونها واهل على
مضايقة خلا في القاضي اذا اهل الرشوة في كل حال في قضاياه وان كان قضاؤه خفي
لانهم بين اساءة وقيل قد يثبت القضاة الذي اخذ منه الرشوة لانه لما اخذ الرشوة صار شرا
على القضاة ولا استجار على القضاة باطل لا بالقضاة وان اعظم القاطعات وهو واحد على ضبط
به القضاة دون غيره وجود التقليد من السلطان للجواز يجوز اهل لان القاضي ان يرضى
عنه بقوله وامر معاوية وكان الخبيث يد على ان يرضى عنه والتبعه بقوله وامر معاوية
وهو كان هائلا وليس القاضي ان يستخلف على القضاة لان يقول الله ذلك كما اهل فان
قوض اليه لا ذلك ثم بعده ليس له ان يرضى لان يكون مفضا الله ذلك وان قيل استدل
واذا مات السلطان لا يرضى قضاؤه وليس القاضي الحكم جالس اهل في السجدة كذا شد
كانه على العباد واقفاه بالخلفاء من السجدة الجارية او في لانه اشره قال الشافعي من يكره القضاة
في المجلس للقضاة استجاره في قول المشرى والمخاض وتو جالس في اداء اليمين وبان الناس
بالدخول فيه ويجلس معهم القضاة اهل الى ولا يجلس بعده المهرمة ولا يقبل المهرمة الا ان
قرئ به او مع كان يهدى اليه بل القضاة ولا يحصل الرشوة الا ان يكون عامة وهو ايضا لا

کوفہ

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الشيخ محمد بن عبد الله

والنبي والرسول ولا يام القاضى جازا سبحانه والى القاضى ان لا يجوز له الشهادة شفعة الشئ
وبذلك يحصل العلم ولم يوجد الا انه يجوز استناد القاضى الى الجرح وصدايقه لتعطيل الاحكام والما يجوز
ذلك اذا القدره ولا يشترط فيه العدول والعدل في الذي اخبره شرط وقيل في الموت العدول ليس شرط
حتى لو اخبره وحده عوته بغيره لانه الانسان يراه ويكرهه فاشترط العدول فيه جرح وسبق الشهادة
ان يطلقه ولا يفسره ولا يقيس كما في الاملاك المرحلة وكذا لو شهد دفن فلان او صلاة جنازة فانه يقر
لو شهد على القتل وكذا ان رجل او امرأة يسكن في بيت ويلبس ثيابا ولا يملك الا لا يوجب جرح
ان يشهد على النكاح وكذا في الوقت يجوز الشهادة بالتمسك مع عدم جرح وهو قول الشافعي ولم يتردد به
المأخوذ من ان كان في يد المخرج سوى العبد والامتناع من بيع ان يشهد به بانه لو اذاع في قلبه ذلك لا

دخل الامم البيت على امرأة ادوية الواحدة من اهل البيت
واقامت على ادوية واحدة بعد بلوغها الجبر وشاها
بنيته الاولى لان الدعوى بعد جودان ثبتت فيها
كما ثبتت الاولى لان الكبراسان ثبتت فساد الكبراس
وللواحدة

ان يتردد على الكعبة ولا في ارفع جودا منها ولا في السبع عدا حرم وهو ان يسجد في كل
المسافرين وان كان في يد امرئ من سوا العبد والامة يسجد او يشهد بداءة ايراد وقع في قلبه ذلك لا

18

دقة
شاه
شاه

ظهر السبع حر وقيل ما كان يابسه ولم يترك سبيلاً له الا اننا اذا اوصينا غداً بالبحر التي حاصر بها الغنائم التي ذهب اليها ابن جهم عليه السلام ثم وصي النبي صلى الله عليه وآله وسلم علياً بالبحر
 وجعل البحر ولوقال الذي كان عليه اهل وانت بري خلف ثم اقام هوبية لقبل البحر

[illegible]

رجلان وترك ابلا وابنة فاقام رجل البنية انه
 كان عبدا فاعترف وولادته انه واقامة البنية
 انه كان حرا الاصل ذكر في ولاد الاصل ان البنية
 بعت الامنة

[illegible]

وفي تباري الامام في الدنيا اذا هم في بعض المواقف
الوقوف وقد يدعى عبد الله معلوما فانه يخطف
لوقوفه والتمس في حياضه العارفا اذا في حياض
مجهول لا يكتفي من المصلحة نعم الاستحسان حتى
يخرج على رعايته استبركه على وطلبه تخفيف من
القاضي او قال كان شره في حياضه في الوجود لا في
كم دور في المصلحة في القول القاضي ان فلان او
في فلان او في كم دور واد انه يخطف الورثة لا في
القاضي في حياضه وكذا المورث اذا قل نصبت بعض
من اولادكم فقصص او قال سمعت ذور واد
ان يخطف الطالب بالخطف اليه

وقيل البنية على الذي في الحديث على من الكواكب كانت
صالحين وكانوا اربعة اصحاب الاخر في الحاد العينين
على الصالح

وارو سوف يستخلف مدون علم الحزم في الدنيا
 مواضع الاول في قوله فاعلم ان الشجرة
 كانت ما وضعت وفي الثاني الشجرة خلف
 الشفعين ثلث ما طلبت الشفعين والثالث
 المراء اذا طلبت الشفعة خلف اطلقك وهكذا
 ولألف عندك ما لا ولا اعطاك الشفعة الرابع
 في الاستحقاق واخلف المسحق والله ما وضعت
 ولاعت وعذفي الا خلف بدونه طلب الخصم
 وهذا انار على مسألة تعين الشاهد وهو
 خط الخلاف واجمع اعلم ان من ادعى دعيا على
 بيت يملكه غير طلب الوصي والوارثه ما كانت
 المستوفيت وتذكر في البروق الست ولا امره
 اذا امكنه عند ولا اقص له فاقص بامر كس
 ولا امره عند ولا امره ولا اقبل بامر كس
 ولا امره عند ولا اقبل بامر كس ولا امره

هذه الامانة وركبها وابنة فاقام رجل البنية
كان عبدا فاعنته وولادته واقامة
اذ كانت من الاصل ذكر في ولاد الاصل ان اليه
بنته الامانة

وكانت لها بدولة في ابدية اخرها رجل رادى على الميت وبنها ارا ان الميت يدعى الميت وطلب من القاضي نصب وصية الميت حتى يعم على الميت
اذا كان الدارث غالبا غنية منقطعة نصب القاضي وصية فاذا التام الدار على الميت فبقي القاضي ارضيه وادى من القيد منقطعة لا نصب القاضي وصية
رجل رادى عن الميت فطلب العير ثم اجد
كذلك رادى ولا تسلم بطرقه ادى الدار مع شمع
خلاصة

[illegible][illegible][illegible]

ولما كان في غرضه شيا أكبر فتمت داره فتمت
العمارة لم يبق له إلا أن يبيعها
مرة أخرى والتمس البيع في ذلك اليوم ف
وفي عز المحمدي يودى فذره فتمت أو يفتقر البيع
جامع الفصول

وفي جميع الفتاوى حارية ولدت ولدت بعد موت
السيد فاق بعض الورثة ان ابن الميت لم يستركه
في المراث ولا بنت السب وكذلك الأقارب من
بنين أو ثلثة تادم واحد بخلاف ذلك لا يرثه

والعلم القمحة وعدم القمحة بأكثر من واحد
الناصل يعني أنه في الأربعة من القمحة من الأوقات
وتنساخ في الأوقات ومنها أوقات الأربعة لا يمت
مع الأوقات المعروفة إلا الأوقات فصيح في نفسه
حتى لو لم يكن الأوقات كالأوقات لا يثبت الحال
طالما

من أقرب حب والانساقه ثم بعد ذلك المقلد والمقلد
ثم أعاد المقلد لنفسه فأنه لا يصح دعواه
من المقلد

وبل قال هذا الذي بليت اسمه من غير ان يقول ذلك
في مناته وليس لو قاله اسم هذا الولد الذي ثم قال
عنى ياصح ولو قال منى ثم قال ليس منى لا يصح
المف

عن وكيل سيدنا في حال لا يعقل البيع والشراء
ثم صار بحال يعقل البيع والشراء فانه يصير
وكيلا

ولو قال فلان وكل من قال في عمار المرء هذا كمال
في الحفظ والسمع والشراء والهيئة والقدرة و
العلماء يرون وجوهه وغير ذلك لا يات بقرائن
القرين البعابا فصار منزلة ما قال باحسنة
منه يوجبوا فذلك هي انواع القرينات

رجل وكما خلا خصوصاً وأخذ جفوة من النور
 على أن يكون وكما لا بد مني على هذا القول يصح
 هذا القول ولا غنى عن القول المال ثم الذي عليه
 من دفع لا يصح على القول لأن القول ثم أن
 لا يكون ذلك بما يدعي عليه ودعوة القدر
 على القول فلا تغفل

[illegible]

ويعود - من قوله على البيت
البحر الطاهر
كما كانت اوفيا
ناهي خات

خلافت

وإذ قال وكذلك مخصوصة فلا في الحالة ذلك فلو أن كل مخصوصة في حق واجب يوم الخصومة وقالوا وكذلك بخصوصة في حق من في الولاية إلا أن ذلك
في الخصومة في الحق لا في كل الحالة يوم التوكيل وأما بعد ذلك استغنى ما إذا لم يكن هناك في العمل إلا التوكيل خاص فثبت أن الحق
الخاصة في التوكيل وفي العمل الثاني المقطوع علم فثبت أن الحقوق العامة والمادة بعد ذلك
والخاصة في العمل الخاص

[illegible]

كفعل عن رجل مال فوكله صاحبا المال والغريم
لا يصح لانه لو كان بفعل الغريم ولو صح هذا
على النفس فانه لو قتلته فاعدمت كونه

[illegible]

مستطاب و قدوة و قدوة و قدوة

[A small fragment of handwritten Arabic script from another page.]

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

[illegible]

الدليل يقضي بالدين
الأدب والاباحه
على الفهم ويطاير الدين
القطري

[illegible]

الأمانة

مع صالحه العشر في خمسة ثم نقصه الضمان بالانقضاء الفعلي الخمس من أسفله وأسفل لا يعود قال رضي الله عنه وهو المشهور بالتواتر
والصواب الضمان لا يكون بمعنى المعاوضة ينقص بنفسه وجواب الباقي يخرج إذا كان بمعنى استيفاء المعنى وأسفل العشر ينقص
نقصها

والصلح والغضب على النفس وان كان
المغضوب منها كما والمغضوب من
كالخطة والنهي لا يجوز الصلح لأنه دين
دين

والله اعلم بالصواب تحقيقه تعالى لا اله الا الله
يتقرب من نفسه بالاسماء الحسنى او
اسبقها بعضه واسبقها الباقي او العاقل منه
كل ذلك لا يجوز في حق غيره وكذلك اطلاقه على
غيره الموقوف لما ذكرنا من دلالة اسم الله على
العلم به يحق عنه لا ريب وان كان العدد فيه
هو في اقلها خمسة تعالى عن الخلق بل هو العبد
شأن الخلق المعبر بغيره يعني الله تعالى عنه
الامر من العبد

حل دي على رجل ملاخي و اعطاه مع الجود
 اوصاه خذوا في المدي على انا البنية
 المدي في المدي انا البنية
 على المدي في المدي انا البنية
 ماضيا و انا المدي على البنية
 بعد المدي و ماضيا انا البنية
 في المدي و ماضيا انا البنية

في القساوة القوي رجل شري عقال
العداوة كان بالمرء الا ان يفسد العقاب
وان كان من اشرارهم وعلى النجاة
من رجل والى بين حليم وعلى النجاة
وقر في شري الزمان مع القساوة
الشقي في كتاب العرفي اصل
بالمرء اصل عدو في فصل
الشر في الفصل الاول
صلح ان شره بعد الحوت ان شره
اطل الصبي الاول قال القاضي الامام
ون في الشقي الصبي بعد الصبي
بالمرء في الفصل الاول
على عني في فصل عني في الفصل
الحار والنفس في الفصل

[illegible]

الزهد والورع وجماله الدليل على صحة الصلوة لانه يورق في الخلعة وجماله الصلوة عنه لا يلهي لانه
اسقط لبعض زوجه ويترك القدرة على شتم الدول وانواع من مال المنافع فبعضها كاجازات
الاجارة تلك المنافع وبعضها الصلوة في السكوت والوقار فحق ما ذكره عليه لانه لا يلهي في حق
الخصوصية وفي حق الذي يعنى العاونة لما يفتاد الحق جاز من عوى الأموال والمنافع وجازية
المعروف والخطا لقوله تعالى في حق من اهدى سبي وقال من على رجاها عنه انما يترك في الصلوة وكذا
الكلح ويجوز للخاصة الخطا ايضا لان موصلة المال كان كالبيع ولا يجوز الصلوة عوى حد لا يترك
استعاذوا من عوى المراتب ولها ولا ما لا التزم في حق العامة ورسا اوامر الماورع لانه
العامة وركب رجل بالصلوة فخرج المزمع لعل عليه ان يفتد لانه سافر ومعه الوكيل
بالكلح وهذا اذا صلي في المسجد ما ذل صلي على مال تركه كوكيل البيع مع الحقوق ودرن من
ان صلي بعينه ثم عاود فوضوئان صلي على مال يفتد من الصلوة كالصوفى في البيع ان اض
الدليل وان كان لوقال صلواتك على الهد ستم ما ذل صلواتك على الهد هذه وان قال صلواتك

على الف والعمد موقوف على اجابة الذي عليه وكفى وقع عليه الفسخ وهو مستحق بهذا الولاية
على عمل العادة والتماثل على انه اسبق بعضه واسبقه البعض له على ان هذا خلافه
على صيانة ديون جار وان كان الذي بين الشريطين فضله اذ هو ان يصيبه غلب فشره في الخيال
ان سلب ما يقع الذي عليه المولى بعضه وانما ان يصيبه المولى لان يصيبه شره في المولى لان
المعوض والذي المصلحة في شره كما يصيبه والاسواق نصف نصيبه والذي كان في شره ان يصيبه
بما يقتضيه ما لا يلزم من جرحه بالشر والاشري واحد ان يصيبه والذي سلبه كان شره
ان يصيبه ومع الذي ان يصيبه ايضا ضاعف المصلحة كذلك لان سلبه على المالك خلاف الفسخ
لان سلبه على المصلحة لا هو الا الشره ان سلبه بعد الفسخ واذ كانت التركة في ذمة فخر
احد من المالكين اعطوا اياه التركة عقار وعرض جاز فليلا كان له اعطوا او كثر ان كان سلبه
معاوضة وفيه ان عقار ارضي عنه فانه صالح امره بعد الفسخ نصيبه عنه ومع من اعطاه من
الف ديوانا وان كانت التركة نصيبه فاعطوه هذا وعلى علمه جاز ليعاد بعضه انما بعضه فليلا

وان كانت اتركة ذهبا فضة وغيره لك فصاحته على ذهب وفضة الا ان كان له عظم
 نصيبه من ذلك الحيز حتى يكون نصيبه مثله او الزيادة بحقه فحقه الميراث اقل من الزيادة
 والفضل اقل من نصيبه والذهب والفضة لا يورث وهذا القدر وكل ما بالفضل عداها
 مطلق لعدم الزيادة او كذا في التركة من هذا النقصان ولو خلا في الفضل على غيره من المصالح عدا
 ويكون الذين لهم بالفضل اقل من نصيبه على الذين عداهم من نصيبه الذين هو نصيبه لتمامه وان
 على ابيه او ابيه او امه او ابيه او امه او ابيه او امه او ابيه او امه او ابيه او امه او ابيه او امه
 فلكل الذين عداهم نصيبه على ابيه او امه او ابيه او امه او ابيه او امه او ابيه او امه او ابيه او امه
 لا يتكبر ما دام من سبعة فصلا لا يجوز ايضا لان نصيبه مقدم على ابيه او امه او ابيه او امه او ابيه او امه
 استثناء وكان له على ابيه او امه او ابيه او امه او ابيه او امه او ابيه او امه او ابيه او امه او ابيه او امه
 يرى وان لم يدع اليه حصة او اقلها او اقلها او اقلها او اقلها او اقلها او اقلها او اقلها او اقلها او اقلها او اقلها
 على بعضي الحصة اية عدا ابيه او امه او ابيه او امه او ابيه او امه او ابيه او امه او ابيه او امه او ابيه او امه

الكفا إذا أخذ المال المكفول عنه قبل أخذ المكفول له المال الكفيل يقع كونه مضطربا لو ضلح المال في يد الكفيل ثم وانه دفع المكفول عنه المال
أو عطف له ضمان فاسفلت عنه ما لم يرد القيس إلى المكفول لئلا يسهل أن يستخرج القيل عطاه
جوه الكرابان

اختلاف ابراهيم الاصل واذا اختلف عن المشتري بالثمن جاز لانه دين كمال الدين وان تكلم عن البايع بالبيع
 بالبيع لانه غير محقق بغيره وهو الممنوع والكفاية في اعيان الصفوة وان كانت تصح عند اطلاق الفاشا
 لكن لا اعيان الصفوة بنفسه كالباع بها فاسد والقانون في سبب الفاشا والمقتوب والرجوع بعد ذلك
 لا يصح في ان الصفون بنفسه يجب تسليمه حال بقائه بقيمة حال هلاكه وفي الصفوات بغيره
 يجب عليه تسليم حال بقائه ولا يجب قيمته حال هلاكه لانه يفسخ البيع وبسطه اذ لا يملك الصف
 ولو كفل تسليم الباع قبل القبض جاز له ان يخرجه فعلا ويحصد الكفاية حال اذ لم تكن كانت الكفاية
 سببه لا يصح وان كانت غير معتبة يصح وقد ذكرنا قبل في حال اخرجه بالذرك من تسليم الباع في
 لان الدعوى بعده يضاف ما من حقه ولو نكح ولم يخلو يكون له الحاشية لانه لم يملك الكفاية بحفظ
 الحادز وكفاية الخارج جاز لانه دين مطابق به وذلك الخواص ذكر في الفهر المشترك وهو الحاشية
 وفي الحيات اختلاف وفي الفسخ جاز له اي الموقوف لانه دين في هذه الاشياء جاز

المعولة للوثة في الغنم في النمل ومنه حلة الغنم وهو النمل من موضع الجمع وهي حارة الغنم
عم اذا جعل على فليسمع واللة الغنم ما يبعد عن فليسمع كالحلة ولما انقضت بالزمن لانما
تبقى من النمل والغنم وهو يتخلف في الدوا في العرب وتصغر مصدا النمل لان الدوا يهضم فلا يذوق
وهذا النمل من ذمة الى ذمة لان الزم فتارة ورضا النمل للة الزم عليه فاللة الغنم من ذمة
وذكوة الزم لان ذمة النمل السرى للة من ذمة بل لعدم الزم عليه اذ ان ذمة النمل من ذمة الزم اليه
النمل الزم والغنم بعد اخلافا لزم للة النمل الزم لان النمل من ذمة النمل من ذمة النمل اذ
نقل النمل من ذمة النمل الى على النمل للة النمل النمل من ذمة النمل من ذمة النمل من ذمة النمل
لان النمل من ذمة النمل من ذمة النمل من ذمة النمل من ذمة النمل من ذمة النمل من ذمة النمل
انما يجر الحو الزم ينفذ ولا يمتد له عليه ان يمتد للة النمل من ذمة النمل من ذمة النمل من ذمة النمل
على النمل وقال الهذلي وحدثنا عنك للة بالذات حال جوده وهذا ما علمنا على النمل من ذمة النمل
لا يتخلف عنك الحكم عندك لان ما للة غايه ورايهم ونقص النمل في الزم يمتد بان اذن ورجل عند رجل النمل
لا يتخلف عنك الحكم عندك لان ما للة غايه ورايهم ونقص النمل في الزم يمتد بان اذن ورجل عند رجل النمل

[illegible]

المعبر والكليل في العلم
عليه الرب نعمة
الدين ابراهيم

ان ابا عبد الله ^{عليه السلام} رجل باف درهمه ثمان الف درهم
 اهل على ^{عليه السلام} الف درهم المشرقة فوات العبد
 قبل القبض اورد خبر من الخصال الثلث
 قبل القبض اورد بعد لم يقطر واسحق المبرور
 اسحق الذي الذي في هذه الحالة من مبرور الف درهم
 او طهر العبد اليه ما وها انكطت الخواص
 احكاما والفرقة ان في الاول سقط الدين بعد
 الرجوع مقصورا على مثل الحالة وفي الثاني
 لم يرد الرجوع وقت الخواص سقطت واما
 لم يقطر وادي فانه يرجع على الخواص بحرق

[illegible]

الحوائج الكثيرة فأسددة وتداوى المحتاج عليه
المال هو الخزانة شاء جمع على القسط وان
شاء على الحال هكذا في الجامع الكبير خلاصة
قال ذي الدارين صلوات الله عليه وآله ما يدورهم
على الدنيا ثم السعدان ان آخر البنية وانما
هل سعة هذا القدر قال الخزانة الصغار وقع
عليه على نعم الذي الأول ما أنزل الله الكتاب
بالسجدة أربع مائة على من الجدل كما قاله
أما الفسحة

و لو صلوا الف على آية ثم رافقوا قبل
القبض لم يبطل التسل ولا لكل أصل رافق على
أخص الذي لا يحد

أو الباع جعل الرجل مثل قطع أو طاعة أو سقا
أو كرم ثم باع الرجل جزء من المشرق
فصل في إيجابها دار الصلوة وسقف المأوى
أو الاستيفاد المشرقة الأولى مثل نصف الباع
أو من غنم

المحور: اخذ يا فعاله لا انا قوله الا يعارض جميع
النفسه والمصاير والحدود وخصه المورث
الشرط

١٤٤٠

10

[illegible]

الأمانة العامة

3537-5 III 2' 11-1 x 55 15 18 2



عليه قضاة اوعده ولا يصح

قال الامام به الدين الشرب الى اسباب في شربه

وَمِنْهُمْ مَنْ قَدْ كُنِيَ عَلَيْهِمْ

1

رجل

الوزارة
Ministry of Education

[illegible]

ابري كما جرت عصب
 قال الثاني اني
 وقال لاجل ان ساقيا
 وانفسا والولت فان
 انك فانه ساقيا
 كون السيل ساقيا
 السوق وفي فؤاده
 لعدم وجود الاغراء

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دروسا لمن يتفكر في خلقه
فان في كل شيء دلائل على
عظمة الله تعالى وجلاله
والله اعلم بالصواب

التماس المنطق منقعة الذكر الاستلاد وفي العقل الميتة اذ ضرب رأسه وذهب عقله لهذا
 منقعة الادراك وكذا اذا ذهب سحر وبصر أو غيره واذ قد لا تكل واحد منهم منقعة بقصوده وقد
 روي عن يحيى انه عنه قضى اربع ديات في ضرب واحدة ذهب بها العقل والكل والسمع والبصر
 وفي الحجة وشعر الرأس اذ حلفت لم يشك الله وقال مالك والشافعي يجب للمحكوم عدل
 لا بد من زيادة في الادنى ولم يلحق كلها اذ بعضها في بعض البلاد ويجب وشعر العبد نقص
 القصة وفي كل اصبع اربعة او اقل عشر الدية والاصبع كلها مساو في ذلك الاطراف والمؤنث
 وفي كل اصبع ثلاث مفاصل فمما هو في تلك دية الاصبع وبما فيه مفضلته ففي احد ما نصف دية الاصبع
 وفي كل من خمس من الاصل النقص ولا سنان ولا كمر او سواد الاطراف او يارب في النقص اذا كانت على العبد
 العقبان وفي النقص يجب نصف عشر الدية وان لم يمتص الاصل لانه النقص بالمحصل وفي الزيادة
 على ذلك حكمه عدل وعنه يوسف في رواية الزيادة على ذلك في العقبان وفي النقص
 لانه المدينيون الى الملك وفي الاصبع الزيادة حكمه عدل ومنع رجله العتق المبرحة فلم يبق
 طائر وبت الشعر سقط الارض عندا ونصفه لرواى السدي وعندا يوسف فيه حكمه
 عدل وعند محمد اربعة الطبس ومن قطع يد رجله طين فقتله قبل البع فطهره الدية وسقط لحي
 البعد وكل عود سقط فيه فطهره بشربة والدية في مال العاقلة وكما في وجوب النقص في مال القتال
 لقوله عم العقل العاقلة عودا واحدا ولا خلا ولا اعتراف ولا تجمل العاقلة اقل نصف عشر الدية
 وتجمل نصف العشر فضاها وفي عتق المحمي وسأله وذكره اذ لم يعلم حكمه حكمه عدل والدية في
 الاخرس والبله والشد والسودا وما اذا علم مجتمعي بغير قطع سانه وذكره الاصل ومن الخفة
 عا يجب القودان وقطعه خطيب الدية ومن قطع عيضا فعليه قيمته لان القيمة فيه عتق الدية
 في الحر لان معنى الدية اجماعه على اقالته فيه ولم يلج الكفارة والقصاص في العمد الا انه لا يزاد على
 عشرة آلاف درهم لم ينقص منه عشرة دراهم في ظاهر الرواية وفي الامة تنقص عشرة دراهم
 الالف درهم عند اوصيفة ومحمد بن داود قال ابو يوسف والشافعي في العجب قيمته بالخاء او بالهائي
 العجب وفي اليد العبد نصف قيمته لا يزاد على خمسة الالف الا خمسة في رواية وكل ما يقدر من
 دية الحر فهو مقدار قيمة العبد ورجل شح نفسه وشجره رجل وعقود اسد ونشئة حية نعل
 الاجنيب لثا لدية في مال لان العتق في العتبات عود الحاة لا عود الحيات وحياته على نفسه
 هدر في حق العتق وليس هدره في حق الحكم الديني يعمل يصل عليه عند اوصيفة ومحمد
 بن داود وحياته هدره لا وحياته الا في معصية في الدنيا والاخرة رجل رجل اسره او شئ
 آخر لم يقدره القتال فمات ذلك ونشئة عودا ورجله هدره نجاة على سبيل العتق فمات
 ذلك ونحوها رجل امر في اوب فمات فعليه الدية والكفارة عدلى حشفة في العلم اذ ضرب
 الصبي باذن ابيه فمات بصر وعنه يوسف في اليد الا نصف الضمان لا حرم من الميراث بخلافه
 ومات ونصف الدية لا لقتل الحفنة اذ حقت صببا ابدن والد لا قطع الحشفة في اليد فمات فعليه الدية
 نصف الدية وان عاش فعليه دية كاملة نصل في الجسد اذ ضرب بظرافه فمات فمات
 سبنا فعليه غرة نصف عشر الدية وهي خمسة دراهم الغرة عودا وامة او فرس قيمته خمسمائة
 درهم وعرة المال خيارة وعرة الشراوية والقياس ان لا يجب شيء لانه لم يمتفن بخبايا لان النبي

وَأَمَّا هَـٰذَا فَلَا يَأْكُلُ مِنَ الثَّمَرِ لَمْ يَكُنِ فِيهِ عِشْقٌ وَإِنَّهُ لَكَاكِلٌ يَّاهِلٌ

أَوَافِقُ كُلِّ يَوْمٍ مِنْ يَوْمِي
فِي حَقِّهِ لِيَسْتَفِيدَ مِنْهُ
مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْفَعَهُ
فَالْأَمْرُ بِالْإِشْرَافِ
فَالْأَمْرُ بِالْإِشْرَافِ

وذكر في الحديث ان من كان قد اعتاد في يومه
من الغنى على قدر ما يرضى به فليس عليه
الغنى على قدر ما يرضى به فليس عليه

الحق في الحق

اوجب في الخبيث غرة على عائلة الضارب فقالوا الذي لم يصحح ولا استمر ولا ضرب ولا اكل وسئل
 دمه بطل فقالوا نعم صحيح الكبرياء و قد فعل انه بول النفس ولهم لو كان الضارب اباً لارت
 سنة ويجب في سنة واحدة النفس عندنا قال السائغ في هي بول النفس وهي عقدة سنة
 درهم يجب في ثلث سنين وقال مالك في بدل الخمر يجب في ثلث سنين واستوفيه الزكوة ولا في
 الاطلاق ما وبقا فان الفقه حثان فقه دية كاملة لا تلت نفساً احياً بالضرر وان الفقه ميتاً
 ثم مات الام فغير غرة ودية وان ماتت الام سنة مخرج الخبيث حثان ثم فقه دية الام ودية الخبيث
 لا تلت في شخصين وان ماتت الام ثم الفقه ميتاً فقه دية الام ولا في الخبيث وقال الثوري يجب
 الغرة ايضاً في حيي الامه اذا كان ذكراً نصف عشر فقهه لو كان ميتاً وعشر فقهه ان كان ميتاً وقال
 السائغ في عشر بقية الام لا تدره واما زهره ولا فدية في الخبيث عندنا خلاف للسائغ في ذك الفدية
 في النفس المطلق والخبيث ليس بنفس مطلق فباعثا ر النفس يجب وباعثا ر الذم لا يجب لان
 بانك لا الال ساءد ذكره فبفضل امره شرب وداو الفصل بدوا فالت فحبساً فلا تلت في عليا
 في الخبيث عندنا حنفية في ذم شرب السقط والحدان الفقه حثان مات فقه عاقلة الذم
 وان الفقه ميتاً فقه غرة ولا رت في الوحي **فصل** في القسامة اذا وجد القتل في محلة
 لا يعلم فقه يستحق شتم وجلا في الصبي والمجنون والعبد والولي يتجرم هو بالذم لا فقه
 وما علمه قال لا تدره فقه من يعرفون الذم في ثلث سنين وقال السائغ في ان كان هناك لوث
 اي علة القتل على واحد منهم بعينه او يكون بين القتل وبينهم عدة او شرب واحد او شرب عدة
 عدول على اصل المحلة انهم شتموا بيديهم الولي يتجمل الولي فحبس بنا ويقضي له الذم على
 الذم عليه سواء وجد عدداً كان او لم يكن وقال محمد بن يعقوب بالعدو وان كان الذم على عدة او واحد
 السائغ في كل فعله الفصل في رواية وفي رواية الذم ولو لم يكن هناك لوث فقه سببها
 عقوبة لا يكون اليقين عليهم وان حلفوا لا شيء عليهم عدة وعذر واجب عليهم الذم لان اليقين انما
 نعت بغير القصاص فماذا حلفوا حصلت العروة والقصاص ووجب الذم واليمين مع الذم يجمع
 عندنا بخلاف سائر الدعوى فان كل واحد وكل واحد منهم حلف لا شيء عليه سببها
 تعظيم الامارة والواجب القصاص يكون لانهم شتموا والقصاص مع الشتم لا يجمع وعنده ترد
 اليقين على الولي والخلاف في موضعين اهدمها الولي لا يحلف عندنا الا في ذم والى وان اهل
 المحلة هل جرد عن الذم باليمين عندنا يبرؤ بها وعنده لا ولا لادن ان يكون اثنان في القتل يستدل
 به على القتل كرامة الضرب والنحن عزم الدم زعينة او اذنه بخلاف فزوجه من
 اودوه ولا من فزوجه وهذه الخارج معتادان وجد تلت في دار رطل القسامة عليه لان
 حفظه عليه الذم على عاقلة ولا يدخل السكان في القسامة مع المالك عندنا حنفية وهي
 على اصل الخط دون المشترك عدة وان قسمهم واحد وان وجد في سجدة فقه القسامة
 على اهلها وان وجد في الجامع او السقار او اعظم فلا قسامة والذم على بيت المال لا تدره العامة
 وفي السوق الملوك تسبل على السكان وتسل على الملوك وعين الملوك كالسائغ وفي البرية ان لم
 يكون ملك ولا يفر بالفرقة فهو هدر ولا في وسط الماء ليس وان وجد بين اثنين في موضع اخر
 سنة العضل والدية العاقلة الذي يورثه ذم اهل البيت عندنا واهل البيت اهل الدوا

رجل على فم منبر ينادي
وما من نبي الا قال لا اله الا الله
فمن آمن بالله فليؤمن بالله
فمن آمن بالله فليؤمن بالله
فمن آمن بالله فليؤمن بالله

[illegible][illegible]

نفاضة بنبلة وان ادعى الوصي على واحد من الخلفاء بعد ان سقطت الفسامة منهم وان ادعى
على واحد من غيرهم سقطت الفسامة وعدلت النوع العاقل في عقره **باب**
الوصايا الوصية اسم من اوصى بوصية ايها قال فلان اوصى فلان بكذا او جعل له له وذلك في
يقال اوصى اليه بكذا اي جعله وصيا في له وذلك في وصي اليه اوصيا اي انك الخلاق للبر في الحال
فلا بد من القول والرد في حال حياة الوصي لان حياته هي موت بعد عليه وولاية الوصي ينشأ بالو
في ايضا اضافة لان ان الحال انقطع الولاية فاذا كان استخلاف ابيض بعين على الوصي اليه بخلاف
الوكالة ولو سكت حال حيوة فلان بقتله بعد موته بخلاف ما اوصى له بقتله بقتله بعد موته
والقول بعد الموت بخلاف الوكيل حيث يقتل الورثة في غير وجه الوصية عقد مشروط غرضه
له هو مستحب **باب** الوصية بالكاتب والتمتع والامانة والفتاوى في جوازها ان لم تكن
عين مضان الوقت زوال الملكة على الوصية في حال قيام مالها قال مالك فلا خلاف اطلاقها
وفي الاثنا عشرية اجماع الناصر اليها فان كان غرضه ما لم ينص في علمه فاذا غرضه الوصية
وخاف الناب يحتاج الى خلاف ما ذكرنا عليه وبعض ما ذكرنا من اوصى بغير وجه الوصية فيحقق
مقصده حال ودفعه الى المالك بعد الموت باعتدائه له كما في التخيير وقضاء الدين وقد نطق بالكتاب
وهو قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها الدين ثم الوصية المقدرة بالثالث وهو مؤخر عن الذين
حدث عن ابي عبد الله انه لم يفرق بين الوصية قبل الدين وبين الوصية بعده سوا الدين قبل الوصية
ولان قضاء الدين قضاء حق اليه وارادته منه وتخليصه عن عقوبة الاخرى لان الدين ينقل
الذمة الى التركة بالو بخلاف جوازها على وهو لا ينقل اليها الا الوصية ثم الوصية لا ينجي بها
وقد التفت سب سوا ذلك الورثة انفسا او نفقا او ثلث جازم والورثة على الثلث غير جائز
الا ان يحرمها الورثة عند ما قال الثلث في لا يجوز زيادة اطلاق لا يجوز بطريق تنفيذ الوصية
بما هو ابتدأ من منهم وانما قلنا ذلك لان الزيادة لا يجوز لان التوهم قال الثلث اذ قال اوصى
بجميع المال قال قال اوصى بالثلث في قال اوصى بالثلث في قال الثلث في قال الثلث في قال الثلث في
الوصية لورث ايمانك وانما قلنا ذلك لان الوصية لان يحرمها بقية الورثة وقد جاء في الحديث
الحديث في الوصية الزكركبار فصرح بالوصية للموت والزيادة على الثلث وقد جاء في الوصية الاولى
منسوخ بقوله نعم الا الوصية لورث ويجوز ان يوصي المسلم للموت لان التركة اليهم غير منوع في حال
حيوة وكذا بعد امانته ويجوز الوصية للرجوع الوصية لانها ترفع كما ثبت في الحديث والفقهاء
ينفق على موت وصي اصل الايجاب قبل القول كما في البيع وكذا القول بعلامه على الرجوع
في محمد الوصية لم يكن يوجب اعادة محمد بخلاف ابي يوسف لان الرجوع في الحال بعد ما كان
ابن في الماضي والمجدد في الحال والماضي فلا يوجب الرجوع في الحال بعد ما كان
الوصي ولم يرد له باله بعد بخلاف الميراث فانه يثبت حرم الرجوع في الحال بعد ما كان
واحد في الماضي في يثبت للملك الرجوع في حال الميراث كالميراث في الوصية في يثبت الوصي
قبل القول في دخل الوصية في ملكه ورثنا سبنا الورثة والقول لا يثبت في حياة الوصي
فيما اوصى به شيئا او يوصى اليه بعد ما اقول والرد في حال حيوة في وجهه ولا يصح في
غير وجهه في القول بخلاف الوكيل حيث يصح رد في غير وجهه ولو سكت في حال حياة الوصي

[illegible][illegible]

(Faint handwritten manuscript snippet)

وأيضا على ما روي في بعض النسخ من أن الأب لا يجوز أن يتزوج من ابنته حتى ولو كانت قد تزوجت من غيره...

فيه ولو وصي أن يتزوجها ما بعد وفاته ويطلقها من غير أن يتزوج من غيرها في ذلك سنة فصل...

وأيضا على ما روي في بعض النسخ من أن الأب لا يجوز أن يتزوج من ابنته حتى ولو كانت قد تزوجت من غيره...

أب إذا كانت قد تزوجت من غيره في ذلك سنة فصل...

أب إذا كانت قد تزوجت من غيره في ذلك سنة فصل...

أب إذا كانت قد تزوجت من غيره في ذلك سنة فصل...

ثم روي بعد موتها فإن كان قبل عدة زوجها وصية عليه من غير أن يتزوج من غيرها في ذلك سنة فصل...

فكرهه في بعض النسخ من أن الأب لا يجوز أن يتزوج من ابنته حتى ولو كانت قد تزوجت من غيره...

فكرهه في بعض النسخ من أن الأب لا يجوز أن يتزوج من ابنته حتى ولو كانت قد تزوجت من غيره...

فكرهه في بعض النسخ من أن الأب لا يجوز أن يتزوج من ابنته حتى ولو كانت قد تزوجت من غيره...

